السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

م. صفاء حسين علي
مدرس العلوم السياسية
كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة كركوك

الملخص

لقد أدى بروز روسيا كدولة وريثة للاتحاد السوفيتي بوصفها قوة رئيسة مهيمنة إلى إعادة ترتيب موازين القوى على الساحة الدولية بصورة جذرية سواء على مستوى هيكلية أطراف الصراع أو على مستوى الترتيبات السياسية الدولية لفترة ما بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية وهو ما يعني إن التنافس الروسي الامريكي قد دخل إلى مرحلة جديدة تتسم بخصائص ومتغيرات مختلفة إلى حد كبير عن تلك التي كانت سائدة على مدى العقدين السابقين ، لقد كان لنجاح روسيا في تجاوز أزمتها الداخلية وترتيب أوضاعها الداخلية السياسية والعسكرية والاقتصادية في بادئ الأمر بمثابة تطور استراتيجي بالغ الأهمية في ميزان القوى الدولي كما مضت روسيا في طريق تنويع سياساتها الخارجية مما أدى إلى ارتباطها بعلاقات شراكة استراتيجية مع العديد من دول العالم والمختلفة الأنماط على أساس تطابق كثير من مصالحها القومية مع مصالح تلك الدول وما يترتب على ذلك من زيادة فاعليتها وقدراتها على ممارسة دور إقليمي ودولي اكبر مما سبق .

كما بدأت روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على إنها مصدر خطر على المصالح الاستراتيجية الروسية والأمن القومي الروسي لاسيما وان الولايات المتحدة تمتلك قوات عسكرية كبيرة وواسعة الانتشار في الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى التي تعد بمثابة تطويق شامل للدولة الروسية يتكامل مع امتداد حلف الناتو ومحاولة نشر الدرع الصاروخي في دول

أوربا الشرقية الأمر الذي دفع روسيا للقيام بدور أكثر فاعلية لمواجهة الزحف الأمريكي لاحتوائها وسعي روسيا بالمقابل لتطوير قدراتها العسكرية وتحالفاتها السياسية لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ومحاولة تصحيح الخلل في التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ولينهي بشكل فاعل الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة النظام السياسي الدولي .

إن التنافس الروسي الأمريكي المحتدم للهيمنة والنفوذ على السياسات الدولية والشؤون العالمية سيفرز نتائج جديدة ومهمة تعود بمجملها على تغيير النظام الدولي الراهن وبالشكل الذي يؤدي إلى نهاية عهد القطب الواحد المنفرد بالسلطة والهيمنة إلى صالح نظام آخر بدأت ملامحه بالظهور فقد اعلنت روسيا من خلال خطاب بوتين وما تراكم من سياسات وخطابات سابقة عليه انها بصدد تنفيذ سياسات خارجية تناهض الهيمنة الامريكية وتشجع على قيام نظام دولي جديد فالعالم كما قال بوتين لم يتغير فحسب وانما هو يمر بمرحلة تحول .

وفي الواقع تعد روسيا اليوم قوة مهمة تدفع باتجاه التغيير السياسي في العالم وعادت طرفا له وزنه في السياسات الدولية لتتزعم الموقف الدولي الرافض للتفرد الأمريكي بالقيادة الدولية ويمكن القول بان الكيفية التي سوف يوظف بها كل طرف عناصر قوته بالشكل الذي يجعلها قوى قادرة على ممارسة دور فاعل وأساسي في مجمل السياسات الدولية هو الذي سيحكم في المرحلة المقبلة كيفية ونوعية التغيير في ميزان القوى الدولي ، إن التنافس الروسي الأمريكي المحتدم للهيمنة والنفوذ على السياسات الدولية والشؤون العالمية سيفرز نتائج جديدة ومهمة تعود بمجملها على تغيير النظام الدولي الراهن وبالشكل الذي يؤدي إلى نهاية عهد القطب الواحد المنفرد بالسلطة والهيمنة إلى صالح نظام آخر بدأت ملامحه بالظهور .

المقدمة

تتحدد اهداف الدول الساعية الى حماية مصالحها القومية من خلال سياساتها الخارجية لذلك تحرص الدول ولاسيما ذات الانغماس المكثف في التفاعلات الاقليمية والدولية على توجيه نشاطها السياسي الرسمي الى خارج حدودها ودعمه بنسبة مهمة من مواردها المتاحة لأجل ترتيب ظروف بيئتها الخارجية على ذلك النحو الذي يساعدها في رفد سعيها المستمر نحو تحقيق تلك القيم والمصالح التي ينطوي عليها مفهومها الاساسي لأمنها القومي بعناصر فاعلة مضافة وتعد روسيا واحدة من ابرز الدول التي تسعى للحفاظ على امنها القومي وتحقيق اهدافها الاستراتيجية من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تحاول من خلالها تحقيق امنها وضمان مصالحها الحيوية وتبوأ مكانة متقدمة في الهرم السياسي الدولي .

ويرى بعض المحللين إن المرحلة التي هيمنت فيها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم باعتبارها قطبا أوحد قد اقتربت من نهايتها لاسيما وان روسيا بدأت تدرك ومنذ تجاوزها لأزماتها الداخلية بان عليها أن تضطلع بدور سياسي جديد استنادا لمقومات القوة المتنامية لديها اذ ان روسيا لا زالت تمتلك ثاني اكبر ترسانة عسكرية في العالم كما إنها استطاعت تجاوز أزماتها الاقتصادية وباتت اليوم تمتلك اقتصاد متين بحيث إن إجمالي دخلها القومي هو الأكبر في دول الكومنولث الروسي بالإضافة إلى امتلاكها لسلسلة من التحالفات مع كثير من الدول الأمر الذي أعطاها ميزة استراتيجية جديدة لممارسة دور كبير ومؤثر في الشأن الدولي كما إن رفضها المستمر لعالم أحادي القطبية دفعها لتبني استراتيجيات تخدم أهدافها في استعادة دورها الدولي ليقف أمام الهيمنة الأمريكية ويعيد العالم إلى نظام متعدد الأقطاب ويفرض التوازن في النظام السياسي الدولي.

لقد بدأت روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على إنها مصدر خطر على المصالح الاستراتيجية الروسية والأمن القومي الروسي لاسيما وان الولايات المتحدة تمتلك قوات عسكرية كبيرة وواسعة الانتشار في الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى التي تعد بمثابة تطويق شامل للدولة الروسية يتكامل مع امتداد حلف الناتو ومحاولة نشر الدرع

الصاروخي في دول أوربا الشرقية الأمر الذي دفع روسيا للقيام بدور أكثر فاعلية لمواجهة الزحف الأمريكي لاحتوائها وسعي روسيا بالمقابل لتطوير قدراتها العسكرية وتحالفاتها السياسية لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ومحاولة تصحيح الخلل في التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ولينهي بشكل فاعل الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة النظام السياسي الدولي .

لقد نجحت روسيا في اجتياز المرحلة الانتقالية التي تلت عهد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وما رافقها من صعوبات تنموية وأمنية ورغبتها في الاضطلاع من جديد بدور أوسع في الشؤون السياسية الدولية وقيامها بتصحيح الخلل الذي كان قائما في سياستها الخارجية حيث ركزت روسيا جهودها خلال السنوات الأخيرة لتحقيق هدف محدد يتمثل في استعادة إرادتها في الشؤون الدولية .

ويعتقد العديد من الخبراء والمختصين بالشأن الاقتصادي الروسي بان معدلات النمو الاقتصادي العالية التي تنعم بها البلاد في ظل سياسات الاقتصاد الكلي ستمكن روسيا من تبوء مكانة متميزة في اقتصاديات العالم وفي هذا الصدد لا بد لنا من ذكر الاهداف التي وضعها الرئيس فلاديمير بوتين اوائل عام ٢٠٠٨ والتي تمثلت في تقوية السوق والتحولات الديمقراطية والمساعدة في نقل الاقتصاد الروسي من سكة القصور الذاتي القائمة على تصدير الطاقة والمواد الخام الى طريق الابتكار والتجديد، كما إن سعي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتحديث القوة العسكرية الروسية وتزويدها بأحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية المتقدمة سيمكنها من استعادة تفوقها العسكري وهيبتها على الساحة الدولية .

اشكالية الدراسة : يحفل تاريخ العلاقات السياسية الدولية بمسارات مفصلية عديدة مثلت نقطة تحول في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه ولم تكن هذه المسارات وليدة اللحظة ولكنها كانت دوما نتاج عملية تطور للأحداث والتفاعلات وتوازنات القوى ومنها على سبيل المثال حرب الثلاثين عاما التي انتهت بصلح ويستفاليا عام ١٦٤٨ وكذلك الحرب الالمانية الفرنسية والهزيمة الموجعة لفرنسا عام ١٨٧٠ وفي العصر الحديث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ثم ما

يعرف بانتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وقد كان لإحداث الاخير دلالات سياسية مؤثرة على النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه كون روسيا قوة دولية لا يمكن تجاوزها خصوصا اذا عرفنا بمحاولات روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الى علاقة اكثر تكافؤ بين شريكين على قدم المساواة في اطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الامريكي في ادارة الشأن الدولي وهذا الامر سيؤدي فيما بعد الى اشكاليات ذات دلالات سياسية تؤثر على موازين القوى من جانب والتحالفات الدولية من جانب اخر .

فرضية الدراسة : تسعى هذه الدراسة الى اثبات الفرضية العلمية التالية : (إن السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ستؤدي إلى عملية تغيير في موازين القوى الدولية القائمة وتبعا لذلك فانه كلما تزايد الدور الروسي في الشؤون الدولية كلما تقلص الدور والنفوذ الأمريكي ازائها ، والعكس صحيح أيضا فكلما تقلص الدور الروسي في الشؤون الدولية كلما تزايد الدور والنفوذ الأمريكي في الساحة الدولية) .

يذهب مضمون هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال مركزي يتمثل في هل إن السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية ستؤدي إلى عملية تغيير في موازين القوى الدولية الراهنة ؟ وينطلق من ذلك السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الثانوية التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها وتتمثل في : ما هي سمات ومبادئ السياسة الخارجية الروسية ؟ وما هي اهم ركائز السياسة الخارجية الروسية ؟ وما هي توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الراهنة ؟ .

منهجية الدراسة : انطلاقا من السؤال المركزي الذي تحاول هذه الفرضية العلمية الاجابة عليه فقد لجئت هذه الدراسة الى الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج

الاستقرائي بالإضافة الى المنهج التحليلي بغرض التوصل إلى نتائج علمية وموضوعية دقيقة تخدم هذا البحث .

لقد بدأت روسيا تصبح اليوم قوة مهمة تدفع باتجاه التغيير السياسي في العالم وعادت طرفا له وزنه في السياسات الدولية لتتزعم الموقف الدولي الرافض للتفرد الأمريكي بالقيادة الدولية ويمكن القول بان الكيفية التي سوف يوظف بها كل طرف عناصر قوته بالشكل الذي يجعلها قوى قادرة على ممارسة دور فاعل وأساسي في مجمل السياسات الدولية هو الذي سيحكم في المرحلة المقبلة كيفية ونوعية التغيير في ميزان القوى الدولي .

إن التنافس الروسي الأمريكي المحتدم للهيمنة والنفوذ على السياسات الدولية والشؤون العالمية سيفرز نتائج جديدة ومهمة تعود بمجملها على تغيير النظام الدولي الراهن وبالشكل الذي يؤدي إلى نهاية عهد القطب الواحد المنفرد بالسلطة والهيمنة إلى صالح نظام آخر بدأت ملامحه بالظهور فقد اعلنت روسيا من خلال خطاب بوتين وما تراكم من سياسات وخطابات سابقة عليه انها بصدد تنفيذ سياسات خارجية تناهض الهيمنة الامريكية وتشجع على قيام نظام دولي جديد فالعالم كما قال بوتين لم يتغير فحسب وانما هو يمر بمرحلة تحول .

المبحث الاول

السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

لقد شهد العالم وهو على مشارف نهاية القرن العشرين سلسلة من التحولات السياسية التي أحدثت تغيراً جذرياً في موازين القوى الدولية والإقليمية على حد سواء، على إن أهم تلك التحولات السياسية تمثل بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق ومن ثم نهاية الحرب الباردة ونتج عن ذلك انتهاء عصر توازن القوى الدولي الذي كان يحكم العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق ، لقد أدى زوال الاتحاد السوفيتي عن بداية عصر جديد أطلق عليه تسمية عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في العالم وتفاعل ذلك الحدث السياسي مع غياب قوة دولية اخرى تكون قادرة على إعادة توازن القوى الدولي إلى حالته الطبيعية .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١ حلت الفدرالية الروسية محل الاتحاد السوفيتي في المقعد الدائم الذي كان مخصصا له في مجلس الامن الدولي وذلك ضمن وراثة الاتحاد السوفيتي السابق وحسب القانون الدولي كان على روسيا كوريثة لدولة سبقتها في ان تفي بكافة التزامات هذه الاخيرة ولها الحق بكامل حقوق تلك الدولة وبهذا ورثت روسيا العلاقات الدولية للاتحاد السوفيتي والسفارات والسفراء والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ابرمتها مع دول العالم المختلفة وكان عليها تطوير هذه العلاقات حسب الاستراتيجية الجديدة لإعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية في المرحلة الجديدة .

وما من شك في ان اهم معضلة واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تمثلت في كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة بالاعتماد على مرتكزات ومبادئ جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل في مؤسسات الدول من ناحية وفي ظل النظام الدولي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الامريكية من ناحية اخرى ، فقد انهار الاتحاد السوفيتي وتفككت مؤسساته ودخلت في حالة سيولة شاملة

واختراق خارجي واصبح من المتعذر بناء اجهزة صنع سياسة خارجية تتلاءم مع الوضع الجديد للدولة الروسية ، فقد تراجع الاداء الاقتصادي وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع الروسي تطالب بالتحول نحو مبادئ جديدة للسياسة الروسية وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال ومن ثم واجهت روسيا مشكلة اعادة هيكلة السياسة الخارجية ووضع مرتكزات جديدة في ظل ظروف التفكك الشامل المحيطة بها او الازمة العامة المرافقة لذلك وما تبع ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وادارية عسيرة طالت اغلب طبقات المجتمع الروسي وشرائحه الاجتماعية والعرقية المختلفة .[١]

واستنادا لما تقدم سنعمد في هذا المبحث الى دراسة السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلا تتبع مسار تطور السياسة الخارجية الروسية من خلال المطالب الاتية :

المطلب الاول

خصائص السياسة الخارجية الروسية

لقد اتسمت معظم التحولات السياسية التي شهدها العالم مؤخرا بانها كانت ضخمة وفاصلة وتأسيسية وقد كانت هذه التحولات من النوع الذي لا يتكرر كثيرا في التاريخ وجاءت لتفصل بين مرحلتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسي العالمي المعاصر فقد الغت هذه التحولات ثوابت ومبادئ وممارسات وتفاعلات

[١] ينظر في : د. محمد السيد سليم ، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، ص٤٠ .

دولية واخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم وعلاقات ومراكز قوى عالمية جديدة ومختلفة عما كان سائدا سابقا .[١]

يقتضي التحول السياسي باعتباره ظاهرة حساسة ومعقدة توخي العقلانية في تسيير وادارة التغيير ومراعاة خصوصيات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية وحتى النفسية وكذلك تحديد طبيعة التحول واهدافه والادوات والاليات المتبعة في عملية اعادة هيكلة النظام السياسي مع الاخذ بنظر الاعتبار مدة المرحلة الانتقالية .

وتفرز المرحلة الانتقالية في كل مجتمع مشاكل وصعوبات ذات علاقة اما بالنظام السياسي (عدم قدرته على التعاطي او معالجة القضايا الجديدة المطروحة) او بالبيئة الداخلية (خصوصيات المجتمع الاقتصادية والثقافية والتاريخية والصراعات الاثنية) او الخارجية (التدخلات الاجنبية في حالة تعارض اهداف التغيير مع مصالح القوى الفاعلة في النظام الدولي) وقد تؤدي كل هذه المشاكل والصعوبات ليس فقط في اجهاض التحول السياسي وانما درجة تقويض اسس واركان الدولة مثلما حصل في الاتحاد السوفيتي .

لقد ثبت ان التغير في المعتقدات الايديولوجية او في الاجهزة السياسية الحاكمة في الدولة يتبعه دائما تغيير في مضامين سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء وان المصالح هي المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل المحددة للسلوك السياسي للدولة وهي التي تدفع بها لإعادة صياغة سلوكياتها الداخلية والخارجية دون الاخلال بقيمها وثوابتها التاريخية .[٢]

---

[١] ينظر في : د. عبد الخالق عبد الله ، حكاية السياسة ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٣٠٠٦ ، ص ٢٦٩ .

[٢] ينظر في : بلخيرة محمد ، التحولات السياسية في الاتحاد السوفيتي واثرها على الدول العربية الوطنية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم والسياسية والعلاقات الدولية ، (غير منشورة) ، ٢٠٠٤ ، ص٢٨٨ .

وفي الواقع ، لا يمكن باي حال من الاحوال تشكيل تصور وفهم متكامل لمنطق سلوك خارجي لدولة معينة تجاه قضية او منطقة محددة ما لم يتم التعرف على الخصائص العامة للسياسة التي جاءت في اطار هذا السلوك لاسيما عندما يتعلق الامر بسلوك خارجي لدولة كبرى بمعنى اخر ينبغي معرفة اين يكون أي تصرف خارجي لدولة ما مضبوطا بقواعد وسمات عامة محددة مسبقة ومتماشيا مع التطورات والتغييرات الكبرى لهذه الدولة تجاه العالم ومناطقه المختلفة وهنا تبرز السمات العامة المكرسة لخدمة السياسة الكبرى لهذه الدولة الفاعلة .

وتبعا لذلك ، سنعمد الى دراسة ابرز الخصائص العامة للسياسية الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي تمثلت بالسمات الاتية

-: [١]

[١] ينظر في : لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٦٢ ، نيسان ، ٢٠٠٩ ، ص١١٢-١١٦ .

اولا : الواقعية : ان الدولة مهما كان حجمها هي عرضة للتغيير والتبدل شانها في ذلك شان الفرد العادي وان استمرار وجودها والحفاظ على كيانها كوحدة سياسية لها خصوصياتها مرتبط بمدى قدرة صناع القرار فيها على التكيف مع المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ولقد اتسمت السياسة الخارجية الروسية بقدر كبير من الواقعية من خلال سعي الزعماء الروس الى تبني سياسة نفعية عن طريق التخلي عن الحجج الايديولوجية التي كانت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق تقوم عليها لاسيما في صراعها مع الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة الحرب الباردة وانقسام دول العالم الى كتلتين ترفعان شعارات ايديولوجية متناقضة والاستعاضة عنها بتبني مبررات سياسية واقتصادية اكثر وضوحا وتعبيرا عن المصالح الروسية وفي عملية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية من خلال الاعتماد على الواقع الجديد لروسيا الاتحادية والمتغيرات التي رافقت نشؤ الدولة الروسية مع المستجدات التي فرضها الواقع الدولي المتمثل بهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية في ظل تراجع امكانيات الحكومة الروسية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية ففي التقرير الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية الامريكية اشار فيه الى ان ٢٥% من الشعب الروسي يعيشون تحت خط الفقر وفي المجال العسكري يذكر وزير الدفاع الروسي الجنرال ايجور روديونوف انه لا توجد كتيبة واحدة في الجيش الروسي مستعدة للقتال ولو نظرنا الى العمليات العسكرية في الشيشان كمؤشر لادركنا ان هيكل القيادة الروسية بأكمله قد انهار اما على مستوى القيادة الاستراتيجية فقد وقع العديد من احداث التوتر العنيف في المواقع الادارية العليا التي هزت بدورها الدولة والحكومة .[١]

ثانيا : البراغماتية (النفعية) : بسقوط الاتحاد السوفيتي تحولت الفدرالية الروسية الى دولة مستقلة ورثت مكانة الاتحاد السوفيتي السابق وقد حاولت بناء علاقات

[١] ينظر في : ستيفن بلانك ، روسيا تقييم اقليمي عام ،بحث منشور في : رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية ، اعداد : ايرل تيلفورد ، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد ١٣ ، ١٩٩٧ ، ص٣٥ .

جديدة مع دول العالم تختلف عن تلك التي كانت قائمة في العهد السوفيتي واستمرت في تطوير نهج ومبادئ جديدة للسياسة الخارجية الروسية من خلال اعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية بما يتفق والواقع الدولي الجديد لروسيا الاتحادية وبدأ صناع القرار الروس في تبني سياسات تختلف في اساسها وخصائصها عن تلك التي كانت قائمة في السابق فقد شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية اعادة هيكلة اصبحت بمقتضاها اكثر واقعية تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية[١] ، وتبعا لذلك بدأت الحكومة الروسية في تبني قيم جديدة لاسيما وانها قد اقترنت بمجموعة من الظروف والازمات التي جعلتها تتخلى عن المبادئ القديمة التي كانت تتحكم في مسارات السياسة الخارجية الروسية لصالح القيم الجديدة التي سادت في المرحلة الحرجة والمتأزمة التي مرت بيها القيادات الروسية الجديدة حيث عمد زعماء روسيا الى اظهار وتأكيد تخلي بلادهم عن الماضي الشيوعي والتخلي عن كافة الاليات والركائز التي سادت خلال فترة الحرب الباردة بما فيها الايديولوجية الشيوعية الماركسية فعمدوا الى تحجيم نشاط الحزب الشيوعي في روسيا كما عمدوا الى الغاء المادة الرابعة من الدستور السوفياتي التي كانت تنص على المبادئ الايديولوجية التي هيمنت على الاستراتيجية المتبعة مثل ضرورة العمل من اجل دعم ونصرة الاشتراكية الدولية ، واستمر الرئيس بوتين على نفس النهج الرفض لعودة الشيوعية الى روسيا من خلال تأكيده على ان روسيا تسعى الى بناء استراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة للطرفين ،ان هذه السياسة هي سياسة ذات شفافية عالية تأخذ بنظر الاعتبار المصالح المشروعة للدول الاخرى ، وتهدف الى التوصل الى قرارات مشتركة تخدم مصالح كل الاطراف السياسية وعلى الرغم من تصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطابه السنوي الى الامة الروسية بان تفكك الاتحاد السوفيتي كان بالنسبة الى

[١] ينظر في : د. ابراهيم عرفات ، روسيا والشرق الاوسط اية عودة ؟ ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، ص٧٣ .

الشعب الروسي اكبر كارثة سياسية في القرن العشرين فانه جدد النهج البراغماتي للدولة الروسية مؤكدا ان روسيا ينبغي ان تتطور كدولة حرة ديمقراطية وان الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا كدولة حرة وديمقراطية لقد عبر الرئيس الروسي عن النهج البراغماتي من خلال تحديد ملامح السياسة الخارجية الروسية التي ترتكز على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع جميع الدول وبما يحقق الهدف الاستراتيجي في بناء الدولة الروسية الحديثة وتستوجب هذه السياسة مبادرات عديدة تتمثل في الدعوة الى الانضمام الى حلف الشمال الاطلسي الذي كان يضم اعداء الامس في الحقبة السوفياتية والتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية الخصم التقليدي في مرحلة الحرب الباردة والسكوت عن وجود القواعد العسكرية الغربية في دول الاتحاد السوفيتي السابق بالإضافة الى طلب الانضمام الى رابطة الدول الاسلامية .[١]

ثالثا : فاعلية السياسة الروسية : تعد روسيا الجديدة واحدة من الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الراهن وعلى الرغم من تعرضها لبعض المشاكل التي كانت تتعلق بتبعات الارث السوفياتي السابق من ازمات اقتصادية وامنية بيد ان القادة الروس عملوا على معالجة تلك الازمات ويمكن القول ان روسيا باتت تمثل ثقل سياسي يتمثل في المقعد الدائم في مجلس الامن الدولي وهي الوريث الشرعي لتركة الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل القوة العظمى الى غاية نهاية الثمانينات وهي التي تشغل ٧٦،٥% من مساحة الاتحاد السوفيتي السابق لتعتبر بذلك اكبر دولة في العالم من حيث المساحة كما ورثت ٥١% من عدد سكانه وتمتلك روسيا الكثير من الموارد الطبيعية اهمها النفط والغاز الطبيعي والفحم والنحاس وهي اكبر رابع منتج له في العالم ، دون ان ننسى امتلاكها لثاني اكبر قوة عسكرية تقليدية في العالم واكبر قوة عسكرية في كل من اوربا واسيا كل هذه الارقام تعطي لروسيا الجديدة هامشا معتبرا للمناورة والمشاركة الفعالة في صناعة القرارات الاقليمية والدولية على حد سواء .

[١] - يقدر عدد المسلمين في روسيا حاليا نحو ٢٣ مليون نسمة بنسبة ١٨ % من السكان ، ينظر في : احمد دياب ، التحدي الديموغرافي للقوة الروسية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، ص١٠٢ .

لا تزال روسيا تعد ثاني اقوى دولة في العالم استنادا الى معطيات القوة التي تمتلكها فهي تملك ثاني اكبر ترسانة اسلحة نووية عددها حوالي ٣٠٠٠ راس نووي جاهزة للإطلاق ويبلغ عدد افراد الجيش الروسي حسب تقديرات عام ٢٠٠٢ حوالي ٩٩٠ الف جندي بالإضافة الى ما يزيد على اربعمائة الف مقاتل من القوات شبه العسكرية الموزعة في قوى الامن الروسي .[١]

وفي الحقيقة ان روسيا تسعى لكي تكون اكثر فاعلية في سياستها الخارجية من خلال محاولتها احداث توازن بين الطموحات الكبيرة وامكانياتها التي لا تزال محدودة محاولة الابتعاد عن فكرة المواجهة مع الغرب وتكثيف الجهود الرامية الى ضمان دور مهمين لروسيا على دول الكومنولث الروسي وهي بذلك تسعى للبحث عن طريق ثالث في العلاقات الدولية طريق لا يسعى الى الاندماج مع الغرب وفي نفس الوقت لا يسعى الى المواجهة معه او الى شراكة انتقائية مع الغرب قائمة على اساس الحفاظ على المبادئ والاسس والقيم الروسية وهي بذلك كأنما تقول للغرب نحن معا ولكننا منفصلين وهنا تتجسد فاعلية السياسية الخارجية الروسية التي تقدم نفسها كقوة دولية مستقلة مبعدة نفسها عن الغرب كما انها تمارس دورا مؤثرا في الساحة الدولية .

رابعا : المنافسة الاقتصادية : لقد وضع الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة الاقتصادية على الاسواق العالمية محل المواجهة الايديولوجية باعتباره سمة اساسية للسياسة الخارجية الروسية في الحقبة الجديدة لاسيما بعد ادراك صناع القرار السياسي الخارجي في روسيا بان نمو القدرة العسكرية يتطلب نموا سابقا عليه في القدرة الاقتصادية حيث ان الاختلال في هذه المعادلة يرتب عدة نتائج حيث ان الانفاق العسكري عندما يتصاعد بنسب تعلو على نسب النمو الاقتصادي فانه يجعل الاخير متعثرا والعكس صحيح ايضا بمعنى ان الانفاق العسكري عندما يتقلص فانه يجعل النمو الاقتصادي محتملا على ان ذلك يتوقف على مدى سلامة

[١] – ينظر في : وليم نصار ، روسيا كقوة كبرى ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٠ ، خريف ٢٠٠٨ ، ص٣٨ .

الجسد الاقتصادي للدولة المعنية ، لقد عززت هذه الرؤية من قناعة المسؤولين الروس باستحالة تولي قيادة الثورة الاشتراكية في العالم باعتبار ان مهمة قيادة الثورة الاشتراكية العالمية كانت من سمات حقبة الحرب الباردة ورغم ان تحقيق هذا الهدف لا يخلو من صعوبات التي سرعان ما انعكست على الاستراتيجية الروسية بيد ان ما استلزمه الوضع الاقتصادي الروسي المتدهور جعل من اولويات الحكومة الروسية تبني خطط الاصلاح الاقتصادي البنيوي الجديد وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج لدعم السياسة الداخلية والخارجية بعنصر قوة مضاف يتمثل في القدرة الاقتصادية التي تضمن مستويات متماثلة من القدرة السياسية والعسكرية لروسيا الاتحادية ، وتعد منظمة شنغهاي التي تشكلت في عام ٢٠٠١ احدث اشكال التعاون الاقتصادي ما بين روسيا والصين ودول اسيا الوسطى التي تسعى من خلالها روسيا لتعزيز مكانتها الاقتصادية الدولية وقد كان للتوجهات الروسية بتوسعة المنظمة لتضم الى جانب الدول انفة الذكر كل من الهند وايران وباكستان لدعم المنظمة بدول باتت تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي الاثر الكبير في رفع كفاءة الاقتصاد الروسي بالتعاون مع دول المنظمة الامر الذي بات يؤكد اهمية الجانب الاقتصادي في التوجهات السياسية الخارجية الروسية في المرحلة الراهنة .[١]

خامسا : حرية واستقلالية الحركة : ان تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ادى الى تغير في النظام السياسي الدولي الذي كان قائما على الثنائية القطبية ليحل بدلا عنه نظام الاحادية القطبية الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية بيد ذلك التغيير السياسي لم يصاحبه املاء الشرط على روسيا التي استخلفت الاتحاد السوفيتي في شخصيته القانونية والدولية لاسيما وانها لم تخوض حربا فعلية مع الولايات المتحدة الامريكية او حلفائها من الدول الغربية فلم يشهد التاريخ من قبل امبراطورية تقوقعت دون حرب دون ثورة دون غزو ، فتبين لنا الحقائق التاريخية ان القوى الكبرى خسرت في حروب شاملة كما حصل مع فرنسا في

[١] ينظر في : د. عاطف عبد الحميد ، روسيا واسيا الوسطى حماية المصالح واحتواء الاخطار ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، ص٨٤ .

اثناء الحروب النابليونية او ما حدث مع المانيا في الحربين العالميتين الاولى والثانية او اليابان في الحرب العالمية الثانية فلم تواجه روسيا هزيمة عسكرية الامر الذي يعني ان تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور نظام دولي جديد لم يجعلها مجبرة على الانصياع لمواقف الدول الكبرى سواء داخل مجلس الامن ضمن منظمة الامم المتحدة او خارجها ضمن توجهات النظام العالمي الجديد ، الامر الذي اكسبها ميزة حرية واستقلالية الحركة في مجال صنع سياستها الخارجية من خلال رفض ومعارضة لأي نمط يتعارض مع مصالحها القومية او يضر بأمنها القومي .

وتتجسد خاصية حرية واستقلالية الحركة السياسية الخارجية الروسية من خلال حرص القيادات الروسية المتتالية على الحكم في السعي للحصول على دور الشريك في جميع المناطق والقضايا التي تعود بمصالح هامة للدولة الروسية لاسيما وانها تمتلك من مقومات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لممارسة هذا الدور وتتجسد مطالبة الرئيس الروسي بوتين بعالم متعدد الاقطاب دليل على استقلالية القرار السياسي الخارجي وحرية القيادات الروسية في تبني الخيارات الاستراتيجية في مجال السياسات الداخلية منها والدولية على حد سواء .[١]

سادسا :القدرة على التأثير : شهد العقدان الماضيان تحولات جذرية على صعيد السياسة الخارجية الروسية بحيث جاءت هذه التحولات على شكل انقلابات ومنعطفات حاسمة اثرت في مكانة روسيا العالمية وفي محيطها الاقليمي وبيئتها الجيوبوليتيكية وتركت اثارها على عملية اتخاذ القرارات في السياسية الخارجية الروسية ، وفي البداية عانت روسيا من ازمات اقتصادية وضعفا كبير ومما ساهم في ذلك ضعف اداء الحكومة الروسية الجديدة المتمثلة بالرئيس يلتسين بحيث ان السياسة الخارجية الروسية لم تستقر الا بعد فترة من الزمن ولكن الازمة

[١] ينظر في : لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤ .

الاقتصادية لم تساعد على استعادة روسيا لمكانتها الدولية فضلت طيلة فترة ولاية يلتسن في موقف الضعف والمهادنة لمطالب الغرب الثقيلة ورغم محاولات يلتسين في فترة ولايته الثانية تحدي الغرب بعد ان تأكد بان الغرب لن يساعد روسيا للنهوض من الازمة الاقتصادية التي تمر فيها بلاده لاسيما وان الدول الغربية كانت ولا تزال تنظر الى روسيا كدولة تهدد امنهم واستقرار بلادهم ومن ثم فقد سعت الدول الغربية الى محاولة تطويق روسيا بتوسيع حلف الاطلنطي ومنع صعود روسيا واستعادتها لمكانتها الدولية في الهرم السياسي الدولي .وعندما تسلم الرئيس بوتين بدا ببناء البيت الداخلي لروسيا وتمكن من تحسين الوضع الاقتصادي لبلاده مما مكنه من دعم السياسة الخارجية الروسية بعنصر قوة يضاف الى قوتها الحقيقية ونتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي وتعديها مرحلة الكساد الاقتصادي تمكنت الحكومة الروسية من تحقيق معدل نمو بلغ ٧% عام ٢٠٠٣وفائضا بالميزان التجاري بلغ ٦٥٥،١٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ الامر الذي مكنها من الرغبة في استعادة مكانتها الدولية كدولة كبرى .[١]

وفي الواقع ، لقد استطاع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد توليه الرئاسة من اعادة ترتيب الاوضاع الروسية التي كانت تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي لاسيما وان الفترة التي حكم بها يلتسن امتازت بتغير الحكومات فضلا عن المحاولات الانفصالية لبعض الجمهوريات التابعة للاتحاد الروسي بالإضافة الى الازمة الاقتصادية التي واجهت روسيا عام ١٩٩٨ ولعل ان اغلب هذه المشاكل تعود الى تراكمات مشاكل العهد السوفياتي الذي ادى بالنهاية الى تفككه واندثاره ، بيد ان الاداء المتميز لبوتين عندما استلم السلطة حيث كانت روسيا لا تزال في مرحلة انتقالية غير مستقرة تماما الامر الذي استلزم منه انتهاج خط وطني صارم وبالفعل ادى الى وقف التدهور والتخبط الذي عانت منه روسيا في حقبة التسعينيات واستطاع تكوين ادارة قوية لحكم البلاد وبدلا من تراجع دور روسيا عالميا بدأت تمارس دورا دوليا مؤثرا الى حد كبير في السياسة الدولية

[١] ينظر في : د. نورهان الشيخ ، العلاقات الروسية – الاوروطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، ص٤٧ .

وظهر الحضور الروسي في عدة ملفات لتعارض الموقف الغربي مثل قضية كوسوفو وملف البرنامج النووي الايراني فضلا عن التوجهات الروسية في منطقة الشرق الاوسط لاسيما في العلاقات المتميزة مع كل من سوريا ولبنان ومصر والسعودية والامارات العربية المتحدة واليمن وبذلك نجحت روسيا في اعادة دورها المؤثر في الساحة الدولية .

ان قدرة السياسة الخارجية الروسية على التأثير ترتبط بإمكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية المتنامية والتي استطاعت ان تحقق نجاحات في الجانب الاقتصادي الى الحد الذي اصبحت فيه روسيا الدولة الاقتصادية الاولى في دول الكومنولث الروسي كما ان امتلاكها لقدرات نووية متميزة يجعل منها دولة تمتلك القدرة على التأثير في مجمل السياسات العالمية كما ان سعي الحكومة الروسية الى زيادة نفقاتها العسكرية وتحديث الجيش الروسي بمختلف الاجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة اسهم في رفد السياسة الخارجية الروسية بعنصر قوة يضاف الى مقومات القوى الاخرى التي تمتلكها .

المطلب الثاني

مبادئ السياسة الخارجية الروسية

تعد السياسة الخارجية لأي دولة تعبيرا عن مصالح دائمة تأكيدا لبديهة من بديهيات السياسة بانه لا توجد صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة وكذلك الافادة من الظروف المتغيرة ، بعبارة اخرى ان السياسة الخارجية لأي دولة تمزج بين هذين العنصرين عنصر الاستمرار العائد للاستراتيجية العليا لهذه الدولة ومن طبيعة علاقاتها الدولية مع دول اخرى وعنصر طارئ يعود الى ظروف استثنائية قد تكون من بينها تغير القيادات الموجهة لهذه السياسة وتباين توجهاتها المختلفة استنادا الى المبادئ التي تتحكم فيها .

وبما ان روسيا الاتحادية دولة قارية كبرى فان لديها مصالح واهداف اقليمية ودولية تسعى الى تحقيقها باستخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية

والعسكرية ، وكان اهم ما طرا عليها من تغيير هو التخلص النهائي من مبادئ الشيوعية الماركسية التي كانت تحكم النظام السياسي السوفيتي السابق في هذا المجال ، وقد حرص المسؤولون الروس على الغاء هذا القسم من الدستور الجديد المخصص للسياسة الخارجية حيث احل الدستور الجديد المنافسة الاقتصادية على الاسواق العالمية محل المواجهة الايديولوجية .[١]

لقد استفاقت روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على هموم كثيرة ومشكلات لا حصر لها توزعت المشكلات بين الداخلية والإقليمية والدولية أثرت وبشكل كبير على مختلف مفاصل الدولة الأساسية ، فأضحت روسيا الاتحادية تقف ومنذ ذلك الوقت أمام ضرورة استثمار العوامل الدافعة الى الحركة وبشكل ايجابي يساعدها على المضي قدماً بالاتجاه الذي يعزز مسار الإصلاح والبناء وإثبات الذات وتذليل الصعوبات وإزالة كل ما يكبح حركتها ، أي كان أمام روسيا مهام كبيرة وصعبة لتنهض من وسط هذا الركام وتعيد ترتيب أوراقها وتحدد أولوياتها وتصوغ أهدافها وسياستها الخارجية من جديد وبشكل تدشن معه مرحلة جديدة وهياكل وسياسات جديدة تتلاءم مع الوضع الروسي الجديد . أي إن المرحلة الجديدة وغير اليسيرة أمام روسيا الاتحادية حملت التركات السلبية للمرحلة السابقة ولكنها في الوقت نفسه أزاحت الكثير في روسيا لتخلصهم من عبْ حقبة لم تجلب لهم سوى التأخر والسلبيات والمشاكل والتي لم تكن مرضية للروس .[٢]

وبما إن التغيير هو سمة ملازمة للسياسات الدولية وللحياة السياسية لأية دولة ، وفي ظل تلك المرحلة التي واجهتها روسيا الاتحادية ولا تزال وبأبعادها المختلفة

[١] ينظر في : د. عبد العزيز مهدي الراوي ، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مجلة دراسات دولية ، بغداد مركز الدراسات الدولية ، العدد ٣٥ ، ٢٠٠٩ ، ص١٥٩ .

[٢] ينظر في : د. نوار محمد ربيع الخيري ، روسيا الاتحادية والسعي لأثبات المكانة والدور اقليميا ودوليا ، مجلة قضايا سياسية ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ٢١و٢٢، الجلد الرابع ، ٢٠١٠ ، ص١٠٩ .

فقد اخذ الزعماء الروس المتعاقبون على راس السلطة الى اعتماد مبادئ متعددة لصياغة سياسة خارجية روسية تستطيع من خلالها تحقيق اهدافها وضمان امنها القومي ومصالحها الحيوية ، على ان ابرز تلك المبادئ تمثل في الاتي :-

اولا :- مبدأ يلتسن

لقد اعلن اول رئيس لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي بوريس يلتسن صراحة عن علاقة بلاده غير المتكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية عندما اكد على ان روسيا سوف تنتهج سلوكا سياسيا خارجيا متحررا من الايديولوجية وانها ستعمل كل ما في وسعها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء بلاده فثمة رغبة تحدو صناع القرار السياسي في روسيا من اجل ارساء ودعم علاقات التفاهم مع الولايات المتحدة والالتزام بما تم الاتفاق عليه في مجال نزع السلاح والانضواء تحت مظلة النظام العالمي الجديد .[١]

كما اشار الى ان ترسانة روسيا العسكرية لن تستهدف الولايات المتحدة الامريكية التي لم تعد على حد تعبيره عدوا محتملا لبلاده ،كما قام الرئيس يلتسن خلال زيارته الى واشنطن عام ١٩٩٢ بعرض تحالف روسيا مع الولايات المتحدة من خلال بناء درع عالمية ضد الصواريخ تهدف على حد زعمه الى حماية العالم الحر بالاعتماد على تكنولوجيا البلدين وجرى خلال تلك الزيارة توقيع الطرفين على وثيقة التعاون الامريكي – الروسي تتضمن المحاور الاتية [٢] :-

[١] ينظر في : صالح بسيوني ، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره على الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص٢٥٨ .

[٢] ينظر في : د. محمد السيد سليم ، العرب في ما بعد العصر السوفياتي : المخاطر والفرص ، بحث منشور في كتاب : انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره على الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص٢٠٧-٢٠٨ .

١. لم تعد العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة علاقة عداوة بل علاقة صداقة وتعاون قوامها الثقة المتبادلة والاحترام والتزام الطرفين بالقيم اللبرالية .
٢. تعهد الجانبين الروسي والامريكي بمحو اثار الحرب الباردة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض ترسانتيهما النوويتين .
٣. التزامهما بالعمل على توفير الرخاء والرفاهية للشعبين الامريكي والروسي .
٤. تأكيدهما على حرية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي .
٥. حرصهما على ترقية القيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والاقليات .
٦. اتفاقهما على حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل وتسوية النزاعات الاقليمية والدولية بالطرق السلمية .

وفي الحقيقة يلاحظ على التحالف الامريكي – الروسي الجديد هو عدم قيامه على مبدأ التكافؤ الاستراتيجي بل على اساس التفوق الامريكي الشامل أي ان دور روسيا كدولة حليفة للولايات المتحدة الامريكية هو دور دولة تابعة وليس دولة فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الدولي وتتجلى هذه التبعية في موقع روسيا التفاوضي الضعيف والتنازلات الاستراتيجية التي شرعت في تقديمها للولايات المتحدة مقابل حفنة من الدولارات ففي اطار التحالف الامريكي الروسي الموقع عليه في كامب ديفيد عام ١٩٩٢ استجابت الحكومة الامريكية لطلب يلتسن بمساعدة بلاده على التخلص من جزء من الاسلحة النووية الموروثة من الاتحاد السوفيتي من خلال رصد ٤٠٠ مليون دولار من ميزانيتها وفي مقابل ذلك تعمل واشنطن زيادة قدراتها النووية وترفض مبدأ تخفيضها .

علاوة على ما تقدم فان ضعف الجبهة الداخلية الروسية قد افضى الى اثار سلبية في مجال سياسة روسيا الخارجية ويظهر الواقع الروسي فشل التحول الليبرالي السريع (العلاج بالصدمات) المفضي الى تدهور الناتج القومي الاجمالي وتزايد عجز الموازنة ونقص الاستثمارات واستشراء الفساد والجريمة المنظمة وتردي مستوى معيشة اغلب فئات المجتمع الروسي ، وقد مارست كل تلك الحقائق دورا مؤثرا في تحديد معالم التوجهات العامة للسياسة الخارجية الروسية التي اضحت مجردة من الايديولوجية وقائمة على اساس القبول بمبدأ التفوق الامريكي والسعي

الى التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية الخصم التقليدي في مرحلة الحرب الباردة .

وانطلاقا من مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ولان غاية يلتسن كانت تكمن في انقاذ بلاده التي كانت تعاني من ازمات كثيرة لعل من ابرزها التحول السياسي الذي رافق انهيار نظام سياسي اقتصادي متكامل الى صالح نظام اخر قيد التكوين سعى يلتسن الى بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعادة النظر في العلاقات الخارجية لروسيا الاتحادية بتعزيز التقارب والتعاون مع الغرب ونزع السلاح والانسحاب من دعم دول العالم الثالث شكلت اهم محاور سياسة يلتسن ،كما ان حلول البراغماتية محل الايديولوجية التي ظلت تتحكم في نسيج العلاقات السياسية الخارجية السوفياتية لمدة طويلة كان يعني اعادة النظر في شبكة العلاقات الدولية التقليدية المبنية على اساس معاداة الرأسمالية الى اقامة علاقات سياسية جديدة قوامها المصلحة بمفهومها المادي الملموس قد تجعل من عدو الامس صديق اليوم ، بمعنى ان روسيا الاتحادية لم يعد يهمها في علاقتها مع أي دولة طبيعة نظام الحكم فيها او معتقداتها الايديولوجية او توجهاتها السياسية او مدى معاداتها للغرب بقدر ما يهمها المكاسب الاقتصادية التي يجنيها بلده من وراء تلك العلاقة .

ثانيا :- مبدا بريماكوف

لقد بدا يلتسين في تغيير السياسة الخارجية الروسية اعتبارا من سنة ١٩٩٤ وبدأت تتبلور ملامح توجه اوراسي جديد اساس هذا التوجه هو ان روسيا دولة اوربية اسيوية اوراسية وبالتالي فان عليها ان توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم ففي العالم الاوراسي تقع روسيا وتكمن مصالحها كما انه من هذا العالم نفسه تتبع مصادر التهديد الاساسية للأمن القومي الروسي ومن ناحية اخرى فان الغرب لن يخلص روسيا من ازمتها لأنه حريص على بقاء روسيا دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة والدليل على ذلك ان الغرب لم يقبل ادماج مؤسسات روسيا في مؤسساته وحرص على اهانة روسيا دوليا بإظهارها في موقف الدولة التابعة والواقع ان هذا الشعور بالإهانة قد عبر عنه يلتسين ذاته حين قال مخاطبا الغرب ان روسيا لا

توضع في غرفة الانتظار واخيرا فان روسيا ينبغي ان تعمل على التكامل مع دول الخارج القريب والدول المجاورة مثل ايران وتركيا والصين والهند واليابان .

وقد بدا هذا التحول تدريجيا في عهد كوزيريف اذ بدا يتحدث عن اهمية التكامل مع دول الكومنولث وحماية الاقليات الروسية فيها اعتبارا من الانتخابات الرئاسية الروسية كذلك زادت روسيا من مبيعات الاسلحة الى ايران بما في ذلك الغواصات وزار يلتسن الهند عام ١٩٩٣ حيث وقع مجموعة من الاتفاقيات التي اعادت بناء العلاقات بين الدولتين وتضمنت تصدير كميات ضخمة من السلاح الى الهند وبدأت روسيا في انتقاد سياسة القصف الجوي الامريكي على العراق وفي الحديث عن دور روسي باعتبارها ضامن الامن والاستقرار في دول الخارج القريب وبدأت روسيا تتدخل في نزاعات تلك الدول كالنزاع الجورجي في ابخازيا والنزاع الارميني – الاذري حول ناجورنوه قره باخ ، والحرب الاهلية في طاجيكستان كما اختلفت روسيا مع دول الأطلنطي حول المشكلة اليوغسلافية .

في عام ١٩٩٤تزايدت وتيرة التوجه الاوراسي الجديد فقد بدأت روسيا في تأكيد نفوذها المهيمن في دول الحزام الجنوبي في اسيا الوسطى والقوقاز ففي قرار مهم قررت روسيا ان تجمد من طرف واحد معاهدة الاسلحة التقليدية في اوربا والتي تضع قيودا على نشر المعدات الحربية جنوبي روسيا واصدر يلتسين مرسوما يقضي بان تسعى روسيا الى التأكد من ان دول الكومنولث تتبع سياسة صديقة لروسيا ووضع قوات روسية في تلك الدول كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من خلال التأثير في قدرتها على تصدير النفط عبر اراضي روسيا (كازخستان واذربيجان) وفي كانون الاول من سنة ١٩٩٤ غزت روسيا جمهورية شيشانيا بادئة بذلك عهد استعمال القوة العسكرية ضد مصادر التهديد للأمن القومي الروسي وفي الشرق الاوسط عقدت مع ايران صفقة بناء مفاعل نووي في بوشهر وانتقدت علنا السياسة الامريكية تجاه العراق وتبادلت الزيارات مع المسئولين العراقيين وبدأت في بناء مسافة بين سياستها وسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي وهو ما تمثل في الدعوة الى عقد مؤتمر

دولي للسلام في الشرق الاوسط بعد مذبحة الفلسطينيين في الخليل في شباط سنة ١٩٩٤ التي ارتكبها متطرف صهيوني .

ولقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين بريماكوف وزيرا لخارجية روسيا في كانون الثاني سنة ١٩٩٦ كمحصلة لفترة من التغير البطيء في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني ذلك ان بريماكوف هو احد خبراء السياسة الروسية في الشرق الاوسط فضلا عن كفاءته الادارية مقارنة بسلفه كوزيرف كما انه تولى رئاسة الوزراء في السياسة الخارجية الروسية وتدور ملامح المبدأ حول النقاط الاتية [١] :-

اولا :- انشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية واقترح انشاء تحالف اوراسي بين روسيا والصين والهند كمثلث استراتيجي توازن القوة الامريكية وفي هذا الاطار اسهمت روسيا في انشاء منظمة شنغهاي للتعاون .

ثانيا :- معارضة توسع حلف الاطلنطي في دولة الكتلة السوفيتية المنتهية ولكنه وقع مع سكرتير عام الحلف القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة في ايار سنة ١٩٩٧ والذي نص على انهاء حالة العداء بين روسيا والحلف وعلى مبادئ واليات للعلاقات بينهما ولكنه عارض بقوة الغزو الاطلنطي ليوغسلافيا سنة ١٩٩١ .

ثالثا :- الدفاع عن تقوية دور الامم المتحدة بعدما بدا دورها يتوارى لحساب حلف الاطلنطي .

[١] ينظر في : د. محمد السيد سليم ، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ .

ثالثا : مبدأ بوتين

منذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠ بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا واستعادة مكانة روسيا دوليا واقليميا فبعد ان كانت روسيا تعلن افلاسها كدولة خلال الازمة الاقتصادية التي واجهتها في اب عام ١٩٨٨ شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي وصل الى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ ٧% سنويا منذ عام ٢٠٠٣ وفائضا في الميزان التجاري بلغ ١٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة ٣٠٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ لتقترب بذلك من ثاني اكبر احتياطي عالمي واصبح الروبل الروسي منذ صيف ٢٠٠٦ عملة قابلة للتحويل كما اصبحت روسيا بين بلدان العالم الستة الاكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال عام ٢٠٠٦ [١].

على صعيد اخر استطاع بوتين ان يجعل من نفسه رمزا للحلول الوسط وان يفتح حوارا مع القوى السياسية المختلفة ويوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلي عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني اللبرالي مما ادى الى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ السبعينيات ومع حصول حزب روسيا الموحدة الموالي لبوتين على اغلبية مقاعد الدوما في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ اصبح هذا التوافق امرا مؤكدا من ناحية اخرى استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية وتشديد قبضتها وسلب حكام الاقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم الرئيس السابق بوريس يلتسين .

كذلك حظيت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ فتم دفع رواتب الضباط والجنود المتأخرة لسنوات وتم البدء في تكوين جيش قوي محترف من المتطوعين

[١] ينظر في : د. نورهان الشيخ ، العلاقات الروسية – الاوروطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ .

ليتحول الجيش الروسي بالكامل الى جيش محترف بحلول عام ٢٠١٣ كما تم الاهتمام على نحو خاص بتطوير الصناعات العسكرية ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية الروسية ولكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح فخلال الشهور السبعة الاولى فقط من عام ٢٠٠٧ حصل الجيش الروسي على ٣٦ نموذجا من الاسلحة الجديدة كذلك نجحت روسيا في استعادة مكانتها كأكبر مصدر للسلاح في العالم بحيث وصلت الى ٦،١٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وفقا للتقديرات الروسية المعلنة بعد ان تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خلال التسعينات كما تم تخصيص اكثر من ١٧١ مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى عام ٢٠١٠ ويتضمن ذلك اطلاق عدد من الاقمار الصناعية في اطار منظومة جلوناس الروسية العالمية للملاحة الفضائية والتي تضم ١٤ قمرا صناعيا لتامين تغطية هذه المنظومة للجميع الاراضي الروسية هذا الى جانب تطوير برنامج الفضائي الفدرالي .[١]

رابعا : مبدا مديديف

لقد حدد الرئيس الروسي ديميتري مديديف السياسة الخارجية الروسية في خمسة نقاط اساسية يمكن ان نعتبرها مبدا مديديف وهي تتمثل في الاتي [٢] :-

اولا :- تعترف روسيا بأولوية المبادئ الاساسية للقانون الدولي التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة وستعمد روسيا الى بناء علاقاتها الخارجية مع الدول الاخرى ضمن اطار هذه المبادئ وهذا المفهوم للقانون الدولي .

[١] نفس المصدر السابق ، ص ٤٨ .

[٢] ينظر في : ايمن طلال يوسف ، روسيا البوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والاولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ، ٢٠٠٠-٢٠٠٨ ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٥٨ ، كانون الاول ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٧ .

ثانيا :- يجب ان يكون العالم متعدد الاقطاب ، فعالم احادي القطب عالم غير مقبول ، والهيمنة امر لا يمكن لروسيا الاتحادية ان تسمح به ، ليس في وسع روسيا قبول نظام عالمي تكون ناصية اتخاذ جميع القرارات فيه ملك لبلد واحد حتى لو كان بلدا قويا وخطرا كالولايات المتحدة الامريكية فعالم كهذا يكون غير مستقر ومهددا بالصراعات الدولية .

ثالثا :- لا تريد روسيا مواجهة أي بلد اخر ، ولا توجد عندها نية لعزل نفسها وستعمل على اقامة علاقات ودية مع اوربا والولايات المتحدة واكبر عدد ممكن من البلدان الاخرى .

رابعا :- ان حماية ارواح الشعب الروسي وكرامتهم حيثما يكونون تمثل اولوية قصوى لروسيا الاتحادية ولا تسمح بالنقاش فيها وستكون القرارات السياسية الخارجية قائمة على هذه الضرورة وستعمد روسيا الى حماية مصالح رجال اعمالها في الخارج بنفس القدر الذي تدافع فيه عن مصالح روسيا في الداخل وينبغي ان يكون واضحا للجميع ان روسيا سترد على أي اعمال عدوانية ترتكب ضدها .

خامسا :- هناك اقاليم لروسيا فيها مصالح ذات امتيازات وفي هذه الاقاليم بلدان تتقاسم مع روسيا علاقات تاريخية مميزة وهي مؤتلفة كبلدان صديقة وجارات طيبة وستولي روسيا اهتماما خاصا لعملها وعلاقاتها في هذه الاقاليم وستبني علاقات ودية مع هذه البلدان المجاورة لروسيا الاتحادية .

من خلال ما تقدم يتبين لنا بان السياسة الخارجية الروسية اضحت تعتمد على مجموعة من المبادئ العامة التي وضعها الرئيس الروسي ديميتري مديديف يبين فيها التزام روسيا بالمبادئ الاساسية للقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار مع الدول الاخرى كما توضح ايضا الرفض الروسي لنظام القطب الاحادي والهيمنة الامريكية وفي الوقت الذي تسعى فيه روسيا الى بناء علاقات طيبة مع الولايات المتحدة والدول الاوربية فان ذلك مرهون بسلوكهما تجاه روسيا لا بسلوك روسيا فقط ، كما ستعمد روسيا الى حماية مصالح الروس اينما كانوا حتى لو كانوا يعيشون في دول البلطيق او في جورجيا على سبيل المثال ومن شان هذا المبدأ ان

يوفر اساسا مبدئيا للتدخل العسكري في هذه البلدان اذا وجدت الحكومة الروسية في التدخل ضرورة اساسية للدفاع عن الامن القومي الروسي ، فضلا عن ان روسيا تمتلك مصالح وامتيازات متعددة في الاقاليم المختلفة شانها في ذلك شان العديد من بلدان العالم لاسيما في اقاليم الاتحاد السوفيتي السابق وستعمل روسيا على اقامة علاقات ودية مع تلك الدول وسيعتبر تدخل الاخرين في هذه الاقاليم بما يضعف الانظمة الموالية لروسيا تهديدا مباشرا لمصالح روسيا المميزة .

المبحث الثاني

ركائز السياسة الخارجية الروسية

تقوم السياسة الخارجية لأي دولة في النظام السياسي الدولي على الرغبة في تحقيق مجموعة من الاهداف وتعبئة الموارد المتاحة لديها لتحقيق تلك الاهداف فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية او على الاقل محاولة التأقلم وبشكل ايجابي مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الاهداف ومن ثم فانه من العسير تصور وجود سياسة خارجية لدولة محددة لا تتضمن مجموعة من الاهداف او لا تضطلع بوظيفة محددة في اطار السياسة العامة للوحدة الدولية . [١]

وفي الحقيقة ان واقع كل دولة انما هو عبارة عن تفاعل حقائقه ومتغيراته الداخلية والخارجية ودلالاتها ومن ثم لم تعد السياسة الخارجية في عالم اليوم بمثابة الامتداد للسياسة الداخلية فقط او للسياسة الدولية لا غير وانما اصبحت تجسد ذلك التغيير التاريخي الذي افرزه واقع عالم متمثل في تداخل الظروف الداخلية والدولية معا ففي هذا العالم الذي اتسم بالتغيرات والتحولات النوعية اضحت المتغيرات الداخلية تؤثر في السياسة الدولية والمتغيرات الدولية تؤثر ايضا في السياسة الخارجية ومن هنا لم يعد بالإمكان عزل السياسة الخارجية عن افرازات

[١] ينظر في : د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، بيروت ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠١ ، ص٢٣ .

بيئتها المركبة والمتغيرات المتعددة والمتنوعة الناجمة عنها لتفاعلها وتأثيرها المتبادل والمستمر .

وتعتمد السياسة الخارجية للدول على مجموعة من المرتكزات الاساسية التي ترفد السلوك الخارجي للدول بأهمية كبيرة لاسيما وان هناك اختلافات في القوى النسبية للدول ومرد هذه الاختلافات يعود الى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة [١] ، و مهما يكن من امر فلا يزال امتلاك الدول للقدرات الاقتصادية والعسكرية الفعالة يعد شرطا اساسيا لتحقيق اهدافها والحفاظ على امنها القومي الشامل ، وتبعا لذلك نستطيع القول بان توافر الدولة على قدرات اقتصادية وعسكرية فاعلة (كمية ونوعية) سيمكنها من ممارسة دور فاعل واساسي في الشؤون السياسية الدولية يتناسب مع حجم القوة الاقتصادية والعسكرية التي تتوافر لديها وبشكل كبير .

واستنادا لما تقدم سنعمد في هذا المبحث الى دراسة المرتكزات الاساسية للسياسة الخارجية الروسية لمحاولة التعرف على اهمية تلك المرتكزات التي تساهم في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال المطلبين الآتيين :-

[١] ينظر في : د. ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات ، عمان ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ ، ص٢٦٧ .

المطلب الأول

القدرات الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد الروسي احد القواعد الاساسية التي تستند عليها حركة السياسة الخارجية الروسية اذ ان القوة الاقتصادية يمكن تحويلها الى قوة واضحة من الناحية العسكرية والسياسية فالدولة التي تنجح في بناء قاعدة اقتصادية سليمة انما تقوم بدعم قوتها في كافة المجالات ويمكن القول بان روسيا استطاعت خلال سنوات قليلة من تحقيق طفرة في القدرات الاقتصادية فمنذ اواخر الثمانينات وطوال عقد التسعينيات مرت روسيا بمرحلة من التدهور الاقتصادي الحاد انهارت فيها مؤسسات الدول واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتراجع الدور الروسي دوليا واقليميا الى الحد الذي افقد روسيا نفوذها في الجوانب الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية في مختلف دول العالم ، بيد انه منذ تولي الرئيس بوتين للسلطة شرع في اعتماد استراتيجية وطنية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لروسيا الاتحادية فبعد ان اقتربت روسيا من اعلان افلاسها في الازمة الاقتصادية عام ١٩٩٨ استطاعت الحكومة الروسية من تحقيق انجازات اقتصادية بل وحققت درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي .

وتؤكد البيانات والارقام ان الاقتصاد الروسي في عام ٢٠٠٧ اصبح يختلف بشكل كبير عما كان يعانيه من تدهور في عهد الرئيس يلتسن وذلك من خلال مقارنة معظم مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي على ان اهم تلك المؤشرات التي تعكس الاوضاع الاقتصادية لروسيا الاتحادية يتبين في الاتي [١]:-

[١] ينظر في : د. مغاوري شلبي علي ، الاقتصاد الروسي بين اليات السوق ورأسمالية الدولة ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، ص٥٨ .

١. نمو الاقتصاد الروسي بمعدل ٧% سنويا طوال خمس سنوات تقريبا وهو نمو يعد جيدا لاسيما وانه مصحوب بمعدل تضخم لا يتجاوز ١٠% وهذا النمو ادى الى انعاش النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على المنتجات الوطنية فنمت الصناعة بمعدل ٤% واصبحت الزراعة تسد معظم احتياجات الدولة من الغذاء .
٢. زيادة التحسن في مناخ الاستثمار وتدفق الاستثمارات الاجنبية للعمل في الاقتصاد الروسي حيث تجاوز حجم هذه الاستثمارات ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ويتوقع ان تصل الى نحو ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ .
٣. انتعاش سوق الاسهم الروسية لأول مرة منذ فترة طويلة وتحقيقها لمعدل نمو بلغ ٨٥،٣% وكان الانتعاش واضحا في اسهم قطاع الطاقة خاصة اسهم شركة غاز بروم وكذلك اسهم المصارف الروسية .
٤. ظهور فائض في الموازنة العامة للدولة وفي الميزان التجاري تجاوز ٤٠٠ مليار دولار و١٢٠ مليار دولار على التوالي وتجاوز احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة ٤١٣،١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ مما جعل روسيا تحتل المركز الثالث عالميا من حيث احتياطيات الذهب والعملة الاجنبية .
٥. تمكنت روسيا من سداد اغلب ديونها الخارجية سواء للدول الاخرى او لدول نادي باريس حيث تراجع الدين الخارجي بمعدل ٢٤% .
٦. ارتفعت الدخول النقدية للسكان بنحو ١٠% مقارنة بعام ٢٠٠٤ وارتفعت معاشات المتقاعدين بنسبة ٩% وتراجع معدل البطالة الى نحو ٧،٦% .

لقد حرص الرئيس فلاديمير بوتين على اعادة الثقة للاقتصاد الروسي من خلال البدء بإعادة ترتيب الاوضاع الاقتصادية من خلال وضع البرامج الاقتصادية التي حرص على تنفيذها فقد بدا بتقديم الدعم لمتوسطي وصغار رجال الاعمال من خلال خفض الرسوم والضرائب الامر الذي كان له الاثر الكبير في انعاش النشاط الاقتصادي في القطاعين الزراعي والتجاري كما شرع في اعتماد برامج في الجانب الاجتماعي كان لها الاثر البالغ في طمأنة الطبقة الوسطى الناشئة وادراكها بان نشاطها الاقتصادي والاجتماعي مكفول قانونا ومدعوم من الحكومة ويمكن القول بان الرئيس الروسي قد استفاد من تجربة الاقتصاد الصيني في الانفتاح

الاقتصادي المتدرج والموجه من قبل الدولة على عكس سياسة الانفتاح غير المحسوب التي سادت في عهد يلتسن بيد ان السياسة الاقتصادية الاهم التي عمد الرئيس بوتين الى تحقيقها وعززت الاقتصاد الروسي ليتعافى من جديد تمثلت في اعادة دور الدولة في القطاعات الاستراتيجية الروسية لاسيما التحكم في قطاعي الطاقة والصناعات العسكرية كآلية رئيسة في عملية صيانة الاقتصاد الوطني .

وتبعا لما تقدم ، يمكن القول بان القدرات الاقتصادية الروسية تعتمد بشكل اساسي على مجالين يكتسبان اهمية خاصة لتحقيق النمو الاقتصادي ويتمثل ذلك فيما يأتي :-

اولا : في مجال الطاقة

تعي روسيا الاهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية لاسيما وان قطاع الطاقة يعد الدعامة الاساسية لنهوض الاقتصاد الروسي من كبوته وعليه تعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في المستقبل فلا يوجد مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد ادنى لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الانتاج وتحقق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها وتضمن به ايضا استقلالية قرارها الخارجي وتطوير قدرتها الدفاعية وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والاقليمي .

وتتمتع روسيا بتنوع كبير في مصادر الطاقة مثل الغاز والنفط والكهرباء والفحم والطاقة النووية كما تمتلك ثروات ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة لم تستغل بشكلها الامثل حتى الوقت الحاضر وقد كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة واحتكار الشركات

الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة في روسيا ويتألف قطاع الطاقة الروسي من الاتي [١] :-

١. قطاع الغاز الطبيعي : تعد روسيا الدولة الاولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي حيث تمتلك ٣٤% من احتياطيات العالم وتبلغ ١٧٠٠ تريليون قدم مكعبة تسيطر شركة غازبروم وحدها على ٦٩% من هذا الاحتياطي [٢](٢٤)، وبذلك تعد هذه الشركة اكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وتقوم بأمداد اوربا بأغلب احتياجاتها من الغاز ، وفي عام ٢٠٠٥ الذي شهد ارتفاع اسعار الطاقة رفعت الشركة انتاجها بنسبة ١،١٣% وزادت صادراتها بنسبة ٨% وارتفعت ارباح غازبروم بنسبة ٤٩% ووصل صافي ارباحها الى ١١،٦ مليار دولار وفي سبيلها لإحكام قبضتها على الشركة قامت الحكومة الروسية بزيادة حصتها في غازبروم من ٣٨% الى ٥١% الامر الذي اثار انتقادات غربية لروسيا لأنها تعمل على احكام قبضتها على هذا القطاع الحيوي ولا تفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية في قطاع الطاقة وهو ما دفع الرئيس بوتين في نفس العام لرفع القيود التجارية عن الشركة للسماح لها باجتذاب مساهمين ومستثمرين اجانب ، تشير التقديرات بان هناك طلب متزايد على الطاقة من الدول الاوربية وان روسيا ستكون المركز الامدادي الاول لهذه الزيادة عن طريق خطوط الأنابيب ومن المتوقع ان يزيد المجموع

[١] ينظر في : د. اسامة مخيمر ، الطاقة والعلاقات الروسية مع اسيا ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، ص٩٢ -٩٣ .

[٢] ينظر في : جوليا ناني ، التنافس على احتياطيات النفط في بحر قزوين ، بحث منشور في كتاب ، مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١، ص ١٦٤ .

الكلي من الواردات الاوربية من روسيا من ٤٥% في الوقت الحالي الى ٨٥% عام ٢٠٣٠ . [١]

٢. قطاع النفط : تمتلك روسيا سابع اكبر احتياطي نفطي في العالم وتحتل المرتبة الثانية عالميا كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم وتشير التقديرات الصادرة عن معهد اكسفورد لدراسة الطاقة بان احتياطيات النفط المؤكدة لروسيا تصل الى ٦٨،٢ مليار برميل ووفقا لتلك الدراسة فأن روسيا تنتج يوميا ٩ ملايين برميل الامر الذي يعني امكانية روسيا لتصدير هذه الكمية من النفط ستدوم لأكثر من اربعين عاما . [٢]

وتعد شركة النفط الروسية الوطنية هي الشركة الاكبر في قطاع البترول مثلها مثل غازبروم في قطاع الغاز وقد توسعت هذه الشركة بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية وعمدت الى شراء شركات النفط الاقل حجما لتأمن استحواذها على اكبر قدر ممكن من الانتاج النفطي ومن الجدير بالذكر بان ٣٠% من النفط الروسي تنتجه شركات مملوكة للدولة وعلى راسها شركة النفط الروسية الوطنية وفي القطاع الخاص تعتبر شركة لوك اويل اكبر الشركات الخاصة حيث تستحوذ على ١٩% من انتاج النفط الروسي ولكنها بنفس الوقت على صلة وثيقة بالدولة . ومع ارتفاع اسعار النفط عالميا عام ٢٠٠٥ نتيجة لزيادة الطلب العالمي على الطاقة بسبب زيادة النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم ارتفع انتاج النفط الروسي بنسبة ٢،٧% ليصل الى ٩،٤٤ مليون برميل يوميا ، كما اعلنت شركة النفط الروسية الوطنية انها ستعمل على زيادة انتاجها من النفط تدريجيا من ١٠،٢ مليون برميل ليصل الى ٢٠ مليون برميل عام ٢٠٢٠ .

---

[١] ينظر في : ريتشارد فيربوخن ، العلاقة بين مستقبل الطلب وامكانات العرض المشهد حتى عام ٢٠٣٠ ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية :التنافس على موارد الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨، ص ٥٦ .

[٢] ينظر في : لويس جيوستي ، تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربي : ايران وروسيا وفنزويلا ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية :التنافس على موارد الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨، ص ٧٢ .

٣. الطاقة الكهربائية : في تقرير صادر مجلس ابحاث الطاقة بمعهد ماساسوتش الامريكي للتكنولوجيا توقع فيه الخبراء بان الطلب العالمي على الطاقة سوف يتضاعف بحلول عام ٢٠٥٠ اذا استمرت معدلات النمو الاقتصادي الحالية حيث يتزايد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة كبيرة بلغت ٥% سنويا مما يؤدي الى حدوث ضغط كبير على منتجي الطاقة وفي مجال الكهرباء فقد انتج العالم ١٦ تريليون كيلو وات – ساعة من الكهرباء في عام ٢٠٠٥ فمن المتوقع ان يصل الطلب العالمي على الكهرباء الى ثلاثة امثال هذا الرقم في عام ٢٠٥٠[١] ، وتعد روسيا رابع اكبر دولة في العالم في مجال توليد الكهرباء بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان وتصدر روسيا الكهرباء الى دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين وبولندا وتركيا وفنلندا وتولد روسيا ٦٣% من طاقتها الكهربائية من المحطات الحرارية و٢١% عن طريق المصادر المائية الطاقة الكهرومائية ولروسيا امكانيات ضخمة في مجالات الطاقة المتجددة ولكنها غير مستغلة باستثناء الطاقة الحرارية المولدة من باطن الارض التي تستخدم للتدفئة وتوليد الكهرباء شمالي القوقاز وفي اقصى شرق روسيا

٤. الطاقة النووية : تمتلك روسيا خبرة كبيرة في بناء المفاعلات النووية وتشغيلها وتقوم في الوقت الحاضر ببناء مفاعلات نووية للهند كما انها تشرف على بناء مفاعل بوشهر الايراني منذ منتصف التسعينيات وتعتزم روسيا زيادة حجم الطاقة المولدة لديها من مفاعلاتها النووية من ١٦% حاليا الى ٢٥% مع حلول عام ٢٠٢٠ كما ان لديها خطة لبناء ٤٠ مفاعلا نوويا جديدا بتكلفة ٦٠مليار دولار ومن الجدير بالذكر ان روسيا لديها بالفعل ٢١ مفاعلا نوويا في عشر محطات نووية وتقوم حاليا ببناء ثلاثة مفاعلات نووية جديدة كما تقوم ببناء خمسة مفاعلات نووية خارج روسيا لصالح دول اخرى .

---

[١] ينظر في : د. ادهم محمد عزت رجب ، الانتاج العالمي من الطاقة ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٧ ، التاريخ ٢٠٠٩/٦/١
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=319094.

ثانيا : في مجال الصناعات العسكرية

تعد الصناعة العسكرية واحدة من الركائز الاساسية لقوة الاتحاد السوفيتي السابق بل كانت واحدة من ابرز مقومات القوة التي جعلت منه قوة عظمى مناوئة للولايات المتحدة الامريكية كما كانت اداة اساسية من ادوات النفوذ الواسع على الساحة الدولية وكان ذلك السبب الرئيسي وراء اهتمام القادة السوفييت بإقامة قاعدة ضخمة للصناعة العسكرية منذ قيام الثورة البلشفية في عام ١٩١٧ ثم تكاثف هذا الاهتمام بقوة اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها واستفاد الاتحاد السوفيتي السابق كثيرا في هذا الصدد من بنية الصناعة الثقيلة التي نقلها السوفييت من المناطق التي سيطروا عليها في المانيا وايضا من العلماء والفنيين الالمان الذين وقعوا في قبضة السوفييت بالإضافة الى عمليات التجسس العلمي والتكنولوجي والصناعي الواسعة التي نفذها السوفييت في الغرب .

ولم تكن الصناعة العسكرية في العهد السوفيتي خاضعة لاعتبارات الجدوى الاقتصادية سواء في عمليات البحوث والتطوير والانتاج الكمي للأسلحة والمعدات العسكرية او فيما يتعلق بمبيعات السلاح الخارجية وانعكست هذه الخاصية في ان الصناعة العسكرية كانت تحظى بالأسبقية على القطاع الصناعي المدني ولكن مع العجز عن خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين القطاعين المدني والعسكري بحيث كانت الصناعة العسكرية تسحب الموارد الاكبر من القطاع المدني بينما لم يستطع السوفييت من توظيف الانجازات الباهرة التي تحققت في مجال الصناعة العسكرية لخدمة الاقتصاد السوفيتي او على الاقل القطاع الصناعي المدني وفي الوقت نفسه لم تكن مبيعات السلاح السوفيتية للحلفاء والاصدقاء في الخارج تحقق عائدات مادية ملموسة للاقتصاد السوفيتي لأنها كانت تتم بشروط ميسرة للغاية من حيث الاسعار وشروط السداد .[١]

[١] ينظر في : د. احمد ابراهيم محمود ، الصناعات العسكرية الروسية تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، ص٦١ .

ولقد شهدت المبادئ العامة لمبيعات الاسلحة الروسية اختلافات جوهرية عن تلك التي كن معمولا بها في العهد السوفيتي لاسيما من حيث الاطار السياسي – الاستراتيجي الذي كان يحكم تلك المبيعات حيث لم تعد صادرات السلاح جزءا من صراع استراتيجي عالمي اذ اصبحت محكومة باعتبارات اقتصادية وتجارية محضة الى حد كبير بل اصبحت الصناعة العسكرية الروسية معتمدة بشكل شبه كامل على المبيعات الخارجية وطلبات التصدير وهو ما نعكس في تخلي روسيا عن الشروط الميسرة التي كانت تمنح للمشترين واصبحت روسيا تطالب الدول المتلقية للسلاح بسداد قيمة مشترياتها العسكرية وان كانت اسعار تلك المشتريات اقل كثيرا من الاسعار العالمية المماثلة .

وفي اطار المنافسة التقليدية على الصدارة العالمية في مجال صادرات السلاح نجحت روسيا في الاستحواذ على المرتبة الاولى في تصدير الاسلحة التقليدية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٤ حيث كانت قيمة صفقات الاسلحة التي ابرمتها روسيا خلال تلك الفترة تقدر ب٢٦،٩ مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ بنسبة ٣١% من الاجمالي العالمي متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الامريكية وكافة الموردين الاخريين .

وكان العامل الرئيسي وراء ارتفاع قيمة صادرات السلاح الروسية هو مشتريات السلاح الضخمة التي تعاقدت عليها الصين والهند وروسيا وهي الصفقات التي كان قد ساعد على تنفيذها المزايا السعرية الضخمة التي تقدمها روسيا سواء من حيث انخفاض الاسعار او تزويد المشترين بتكنولوجيا عسكرية متطورة نسبيا لا تقدمها الدول الكبرى الاخرى كما كانت تلك الصفقات تمثل امتدادا لتعاون طويل وممتد بين الجانبين في مختلف المجالات التسليحية وتعود في طورها الراهن الى منتصف التسعينيات حيث اعتمدت الصين والهند على روسيا في تنفيذ برامج التحديث التسليحي الكبيرة التي تقوم بتنفيذها منذ ذلك الحين لاسيما من اجل سد النقص في المجالات التي لا تستطيع القدرات الوطنية لكل منهما توفيرها بالإمكانات الذاتية .

وتعد الصين اعلى الدول انفاقا على الشؤون العسكرية والتسليحية على المستوى العالمي ووقعت الصين في هذا الاطار عدة صفقات تسليحية مع روسيا تصل قيمتها الى عشرات المليارات من الدولارات وابرزها شراء ٢٠٠ طائرة قتالية طراز (سي يو ٢٧) و٢٤ طائرة قتالية طراز (سي يو ٣٠) و٨ غواصات طراز كليب كيلو وغواصتان طراز سوفرميني و٣ طائرات انذار مبكر طراز ايه ٥ بالإضافة الى نظم الرادار والصواريخ الخاصة بتشغيل وتسليح هذه الاسلحة .

اما الهند فتأتي بعد الصين باعتبارها سوقا رئيسيا للسلاح من روسيا حيث وقع الجانبان صفقات تسليحية ضخمة تشتمل على غواصتين نوويتين طراز اكيولا٢ وفق نظام التأجير بالإضافة الى بيع روسيا للهند حاملة طائرات مستعملة طراز جورشكوف في صفقة تتراوح قيمتها ما بين ٦٢٥و٦٧٥ مليون دولار تشتمل على قيام روسيا بتحديث هذه الحاملة وتزويدها بقدرات الاقلاع والهبوط التقليدين علاوة على ٣ فرقاطات طراز تاوار قيمتها نحو مليار دولار ، وفي الوقت نفسه تشتمل مشتريات الهند العسكرية من روسيا على العديد من الطائرات القتالية والدبابات وابرزها ١٤٠ طائرة قتالية طراز سي يو ٣٠ و١٦ طائرة قتالية طراز ميج فولكرم يتم تجميعها في الهند في اطار صفقة تتراوح قيمتها ما بينم ٣و٥ مليارات دولار يستمر تنفيذها حتى عام ٢٠١٨ .

في عام ٢٠٠٧ اعلنت الهند انها بصدد تنسيق دباباتها محلية الصنع نوع Arjun واستبدالها بدبابات اخرى وقد تقدمت شركات فرنسية وبريطانية وامريكية والمانية لتلبية حاجة الهند من الدبابات ولكن بعد التنافس وقع الاختيار على روسيا لتزويد الهند بحوالي١٠٠٠ دبابة روسية من طراز TO905 BHISHMA قبل حلول عام ٢٠٢٠ على ان يبدأ تصنيع هذه الدبابات محليا بتصريح من الصناعات الروسية في الفترة بين عام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ وقد كشفت الحكومة الهندية فيما بعد ان تحديث الدبابات Arjun سيتم بدلا من التنسيق بمعونة روسية وضمن خطة روسية هندية مشتركة لتمتلك الهند في عام ٢٠٢٠ كتيبة دبابات Arjun و

TO905 BHISHMA حيث سيتم تحديث تلك الدبابات من قبل روسية بتجهيزها بنظام التحكم في اطلاق النيران وبكاميرات حرارية .[١]

وتعتبر منطقة الشرق الاوسط واحدة من اهم المناطق التي ظلت محتفظة بنصيب كبير نسبيا من مبيعات السلاح الروسية حيث وصل اجمالي مشتريات المنطقة خلال الفترة ما بين ١٩٩٧ الى ٢٠٠٦ نحو ٧،٧٤٢ مليار دولار بما نسبته نحو ١٥،٦% من اجمالي مبيعات السلاح الروسي حول العالم والتي كانت قد زادت خلال الفترة ذاتها على ٤٩ مليار دولار ومن داخل هذا الاجمالي تستحوذ الدول الخمسة الرئيسة المستوردة للسلاح الروسي وهي سوريا وايران والجزائر والسودان واليمن بما يزيد قليلا على ٧ مليارات دولار أي بما يزيد على ٩٠% من اجمالي مبيعات السلاح الروسية للمنطقة ككل .

١. [١] ينظر في : خالد لبابيدي ، التسلح الهندي بين التنازلات الامريكية والاغراءات الروسية ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٥ ، التاريخ ٢٠٠٨/١٢/١
.http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=297613

المطلب الثاني

القدرات العسكرية

تستأثر القوة العسكرية للدول بأهمية بارزة في مجال سياساتها الخارجية لاسيما اذا ادركنا بان عملية توظيف القوة العسكرية كانت وما زالت احد الوسائل الاساسية التي استفادت منها الدول في تحقيق اهدافها القومية والدفاع عن مصالحها الحيوية ، وفي الواقع ان اهمية القدرات العسكرية للدول لا تنبع فقط من اهميتها لتحقيق الاهداف فحسب وانما من خلال كونها عاملا مهما واساسيا في مسار السياسة الخارجية وعلى الرغم من نهاية الحرب الباردة وتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وبروز الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القطب الاحادي المنفرد والمهيمن في الساحة الدولية وتصاعد اهمية العامل الاقتصادي باعتباره المحرك الاساسي للسياسات الدولية بيد ان ذلك لا يلغي اهمية العامل العسكري في السياسات الخارجية لدول العالم المختلفة فقد كان العامل العسكري ولا يزال اداة الحسم في السياسات الدولية .[١]

ومهما يكن من امر ، فلا يزال امتلاك الدول للقدرات العسكرية الفعالة يعد شرطا رئيسيا لتحقيق الامن القومي الشامل وغني عن القول بان الدول التي لا تمتلك قدرات عسكرية كافية فأنها لا تستطيع مجابهة الاخطار التي تواجهها حتى لو امتلكت قدرات اقتصادية ضخمة وتبعا لذلك نستطيع القول بان توافر الدولة على قدرات عسكرية فعالة كمية ونوعية واقتصاد متين سيمكنها من ممارسة دور فاعل ومؤثر في الساحة الدولية يتناسب مع حجم قدراتها العسكرية والاقتصادية الكبيرة .

[١] ينظر في : د. مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، ١٩٩١ ، ص١٨١ .

لقد شرعت روسيا في تطوير قدراتها العسكرية ورفدها بكافة عناصر القوة والتكنولوجيا الحديثة وقد ساهم الرئيس بوتين منذ عام ٢٠٠٥ في اعادة بناء القوات العسكرية الروسية الذاتية ومما ساعده في ذلك هو عودة القوة للاقتصاد الروسي كما جاء الاهتمام الروسي ببناء القوة العسكرية كرد فعل لعدة تطورات اعتبرتها روسيا تهديدا استراتيجيا يأتي في مقدمة هذه التطورات افتقاد روسيا لحائط الصد الاستراتيجي تجاه الغرب والذي كان يتمثل في دول اوربا الشرقية كذلك التقرب الغربي لكل من اوكرانيا وجورجيا للانضمام الى حلف الاطلنطي هذا الى جانب الفجوة الكبيرة بين التسلح الروسي مقارنة بالتسلح الامريكي ، وعلى الرغم من ذلك لا تزال روسيا الدولة الوحيدة القادرة بما تمتلكه من ترسانات نووية وصاروخية على الحاق الضرر الشامل بالولايات المتحدة الامريكية في حالة وقوع حرب بينهما .[١]

ومن هنا سنسعى الى التعرف على القدرات العسكرية الروسية التي باتت تعد عنصرا رئيسا في السياسة الخارجية الروسية بما تحتويه من جوانب وللوقوف على مقومات القوة الروسية المتنامية من خلال الاتي :-

المطلب الأول

تطوير القدرات العسكرية الروسية

ان معطيات القوة المتغيرة لبلد ما ، هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها وتعتبر كل من القدرات العسكرية والموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية التكنولوجية عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة ويؤدي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية الى ازدياد ثقل

[١] ينظر في : فيتالي نومكن ، العلاقات الروسية مع اوربا والولايات المتحدة الامريكية انعكاسات على الامن العالمي ، سلسلة محاضرات الامارات العدد ٩٩ ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢ .

الدولة في توازنات القوى الدولية وبالمقابل قان الدول التي لا تستطيع اعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم وفعال تصاب بضعف كبير في قوتها المؤثرة في علاقاتها الدولية .[١]

ومما لا شك في إن القوة العسكرية الروسية تشغل حيزا كبيرا من اهتمام القادة الروس لاسيما وان روسيا تسعى لاستعادة دورها السياسي في الساحة الدولية لذلك سعى الرئيس الروسي السابق بوتين لتحديث الجيش الروسي بأحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية وبما يتناسب مع الدور الروسي المتوقع ،وفي هذا الإطار أمر الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف المؤسسة العسكرية الروسية بإطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح الجيش والأسطول الروسي والتركيز على تعزيز القدرات النووية الروسية في مواجهة الأخطار المحتملة وأعلن إن هذه العملية ستبدأ عام ٢٠١١ كما إن روسيا قد نجحت في عام ٢٠٠٨ في التزود بتشكيلات أسلحة وتقنيات عسكرية جديدة .

لقد أكد الرئيس الروسي على انه رغم الأزمة المالية العالمية والصعوبات المالية التي تواجه اغلب دول العالم بيد إن روسيا لن تتوقف عن بناء قوة عسكرية كبيرة وأعلن خطط لبناء نظام ردع نووي فعال بحلول عام ٢٠٢٠ وكذلك نظام للدفاع الفضائي وحدد المهمة الأولى لحكومته بتعزيز الارتقاء في قدرات القوات الروسية وفي مقدمتها القدرات النووية الاستراتيجية .

وليس من المستغرب إن تسعى روسيا لتعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة خصم يضاهيها أو يتفوق عليها بالقوة إذ إن سعيها لامتلاك القدرات العسكرية المتقدمة سيقودها بالنتيجة للممارسة دور سياسي فاعل في الساحة الدولية لاسيما وان روسيا رفضت ولعدة مرات الهيمنة الأمريكية على العالم ، في عام ٢٠٠٤ أجرت الحكومة الروسية استطلاعا للرأي لمسألة الأمن بعد الانفجارات التي حصلت في الأبنية العسكرية عام ١٩٩٩التي أثرت في الشعب الروسي الذي أصبح يرتاب من

[١] ينظر في : احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة : محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الثانية ، ٢٠١١ ، ص٤٣ .

العالم الخارجي وكان (٢٥%) ممن شملهم الاستطلاع مقتنعون بان العدو الرئيسي لروسيا هي الولايات المتحدة الأمريكية [١] .

لقد ورثت روسيا المقدرة العسكرية السوفيتية السابقة بكل إمكانياتها حتى بعد اتفاقيات خفض التسلح إذ لا تزال روسيا تعد ثاني أقوى دولة في العالم وهي تملك ثاني اكبر ترسانة أسلحة نووية يبلغ عددها حوالي ٣٠٠٠راس نووي جاهزة للإطلاق ويبلغ عدد أفراد الجيش الروسي حوالي ٩٩٠الف جندي بالإضافة إلى ما يزيد عن ٤٠٠الف مقاتل من القوات شبه العسكرية الموزعة في قوى الأمن وما يزال نظام التجنيد الإلزامي مستمرا لمن هم بعمر ١٨-٢٤سنة وبذلك تستطيع في وقت الحرب بسهولة تجنيد سبعة ملايين مقاتل دون أن يتأثر وضعها الإنتاجي والاقتصادي وبهذا يعد جيشها من أقوى جيوش العالم من حيث العدد والمعدات وحتى التدريب والخبرة وحسب تقديرات سنة ٢٠٠٢تنفق روسيا ٧٦ بليون دولار من مجمل ناتجها القومي الإجمالي البالغ ١،٥٨٩ترليون دولار على أمور الدفاع ،ولا تزال روسيا ثاني اكبر دولة في العالم في مجال استكشاف الفضاء وهي تملك من الخبرات ما يجعلها في بعض النواحي متفوقة حتى على الولايات المتحدة الأمريكية مما اجبرها على الدخول في برنامج شراكة مع روسيا في محطات الفضاء والبحث العلمي هناك [٢] .

كما يعتزم الجيش الروسي تعزيز قواته بأكثر من (٧٠) صاروخا نوويا وأنواعاً متعددة من الأسلحة بتكلفة تبلغ نحو ١٤٠مليار دولار إذ تنوي الحكومة إجراء زيادة ملموسة في وتيرة التسلح بالصواريخ الاستراتيجية وسيحصل الجيش الروسي أيضا على ٤٨طائرة مقاتلة و٦طائرات تجسس وأكثر من ٦٠طائرة عمودية و١٤سفينة و٣٠٠دبابة لتضاف للقوات العسكرية الروسية وكشف وزير الدفاع الروسي عن إن الترسانة النووية الروسية ستمتلك قريبا صواريخ استراتيجية بعيدة المدى لا يمكن لأي نظام دفاعي في العالم التصدي لها كما

[١] ينظر في : ليليا شيفتسوفا ، روسيا بوتين ، ترجمة :بسام شيحا ،الدار العربية للعلوم –ناشرون ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ ، ص٤٧٨ .

[٢] ينظر في : وليم نصار ، روسيا كقوة كبرى ،مصدر سبق ذكره ، ص٣٨-٣٩ .

صرّحت وزارة الدفاع الروسية بأن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة عام ١٩٧٢ للصواريخ الباليستية بعيدة المدى كان غلطة كبيرة وسيكون لها تأثير كبير على الأمن الدولي .

لقد تمكنت القيادة الروسية وبفضل عائدات النفط والغاز الضخمة التي جنتها روسيا مع ارتفاع أسعارهما من مضاعفة الإنفاق العسكري على مدى العقد الماضي حيث بلغت موازنة الدفاع الروسية ٦٠مليار دولار للعام ٢٠٠٧ ونص مشروع الميزانية الروسية لعام ٢٠٠٩ على زيادة الإنفاق العسكري بنسبة (٢٥%) وهي زيادة كبيرة بالنسبة للجيش الروسي وتم تخصيص جزء أساسي منها لتمويل التسليح وشراء المنظومات الصاروخية المتطورة وتحديث الصواريخ وتصنيع الغواصات المتطورة وحاملة للصواريخ .

وتقوم الاستراتيجية العسكرية الروسية في السنوات الأخيرة بوضع المقاتلات الروسية مجدداً في مصاف المنافسة مع المقاتلات الأمريكية والغربية ، وهو ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية التي تأكد لها أن روسيا قد استردت مكانتها في مجال تطوير الطائرات وخطورة هذا الاسترداد للقدرات التصنيعية في المجال العسكري المتطور يكمن في أن الطائرات التي يتم تطويرها لم يعد وجودها مقتصرا في روسيا بقدر ما أصبح متاحا لكل دولة تمتلك إمكانيات مادية ترغب بشراء تلك التقنيات العسكرية، وما تطلبه روسيا ثمناً لطائراتها أقل بكثير مما تطلبه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن روسيا عادت منافساً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصناعة العسكرية عموماً، وصناعة الطائرات بشكل خاص، وما أعمال وخطط التطوير على الطائرات الروسية الشهيرة إلا جزء من المنافسة الواسعة في سوق السلاح في العالم [١] .

لقد فاجأت روسيا دول العالم في السنين الأخيرة باستعادة قدراتها الصاروخية وتطوير هذه القدرات، ومن جديد الصواريخ الروسية الصاروخ (Brahmos) الذي يعد الأحدث ضمن التعاون الروسي الهندي في مجال تصنيع الصواريخ،

[١] ينظر في : شاهر يحي وحيد ،تطوير الطائرات الروسية الموضوعة في الخدمة وأجيال الطائرات الجديدة ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ١٣٢ ، ٢٠٠٣/١١/١
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=130281

وحسب تصريحات الجانب الروسي فإن الخطة تقضي بتصنيع (١٠٠٠) صاروخ من هذا الطراز حتى العام ٢٠١٦، يخصص نصفها للتصدير، وكانت ماليزيا في عام ٢٠٠٧ أول دولة تقوم بشراء هذا النوع من الصواريخ كما أُدخل هذا الصاروخ للخدمة العملياتية في البحرية الهندية مع بداية عام ٢٠٠٨ .

ورغم الشهرة الواسعة للصاروخ الروسي (SAM 18) فقد أبدت القيادة العسكرية الروسية في عام ٢٠٠٦ عدم رضاها عن مستوى أداء هذا الصاروخ وأخضعته لبرنامج تطويري أثمر عن جيل جديد من الصواريخ حيث شمل التطوير إمكانية التعامل مع سلسلة الأشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجية لمواجهة أعمال الحرب الالكترونية ، ويمكن للباحث في الصاروخ الجديد كشف وتحليل الانبعاثات الحرارية القريبة من الهدف .

وضمن الرد الروسي على محاولات الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى نشر درعها الصاروخي في وسط أوربا اختبرت روسيا مؤخرا بنجاح صاروخا باليستيا جديدا متعدد الرؤوس تم تصميمه تحديدا للتغلب على أنظمة الدفاع الصاروخية الأمريكية ،وأطلقت عليه روسيا اسم (RS 24) وسوف يدعم ويزيد من قدرات القوات الصاروخية الاستراتيجية الروسية .

وتصف روسيا صاروخها الجديد بالعبقري وانه يستخدم التقنية المتقدمة المزودة بها صواريخ (Tobool-m) التي تستطيع أيضا اختراق كل تدابير أنظمة الدفاع الجوي الموجودة في العالم ومن مميزات الصاروخ الجديد انه مزود بعدة رؤوس حربية تعمل بشكل منفصل لإصابة مجموعة من الأهداف بوقت واحد ، الأمر الذي يمكنه من سحق الأنظمة المعادية بكفاءة اكبر [١].

[١] ينظر في : شاهر يحي حيدر ، التنافس في مجال تطوير الصواريخ ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٤ ، ٢٠٠٨/٩/١ .
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=283787

إن تجارب الماضي ومعطيات الحاضر تؤكد أهمية امتلاك الدول للقدرات العسكرية الفعالة والتي تضمن درجات مختلفة من القدرات السياسية [١] فلقد كان وما زال للقدرة العسكرية أهمية فائقة في مجال السياسات الدولية لاسيما وإنها مكنت الدولتان العظميان وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق من احتلال مرتبة الدول العظمى خلال مرحلة الحرب الباردة ، وتأثرا بما تقدم سعت روسيا لتحديث قواتها العسكرية من خلال تزويد الجيش الروسي بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة وزيادة الإنفاق العسكري الروسي وبالشكل الذي يساعدها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وفي خلق التوازن في بيئة النظام السياسي الدولي في المرحلة المقبلة .

المطلب الثاني
المناورات العسكرية الروسية

تعتبر المناورات العسكرية والمشاريع التدريبية من أهم المؤشرات الدالة على سياسات التصعيد باتجاه الحروب ، حيث إن الجهود السياسية واتجاهاتها وعمليات التسلح والقدرات القتالية الكامنة تنتظر دائما فرصة للاختبار والتجربة قبل الدخول في حرب حقيقية وليست هناك فرصة أفضل من المناورات أو التحركات العسكرية الفصلية منها والسنوية أو حتى الموسمية لبلوغ الأهداف المطلوب تحقيقها ،وبات معروفا لدى القيادات العسكرية في دول العالم المختلفة بان نظريات المشاريع التدريبية أو المناورات العسكرية يجب أن تكون مطابقة للواقع في مجال موازين القوى أو في تحديد مسار العمليات أو فرز وتمييز الأصدقاء عن الأعداء أو في بقية العوامل ذات العلاقة بقرار الحرب وتنفيذه .

[١] ينظر في : وليم لويس ، التوازن العسكري متغير أم ثابت ، بحث منشور في كتاب : امتطاء النمر ، تحرير : فيبي مار ووليم لويس ، ترجمة : عبدالله جمعة الحاج ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد ٢ ، ١٩٩٦ ، ص١١١ .

وفي الواقع تعد المشاريع التدريبية حتى عهد قريب محددة بدقة بانتهاء عصر الحرب الباردة مقيدة بحدود الدولة البرية والبحرية والجوية بيد إن التطورات الحديثة في عصر التقانة المتقدمة قد نقلت مشاريع التدريب والتحركات العسكرية من حدودها الجغرافية الضيقة إلى حدود العالم الكبير برا وجوا وبحرا فلم يعد من الغريب انتقال الأساطيل البحرية الروسية إلى الكاريبي كما لم يعد من الغريب انتقال الأساطيل الأمريكية إلى مياه منطقة الخليج العربي أو المحيط الهادئ وبذلك تم دمج الحروب المحدودة في الحروب العالمية ودمج حروب الدول الصغرى في إطار حروب الدول الكبرى وأصبح من الأمور والظواهر المعهودة قيام أجهزة الإعلام في كل أرجاء العالم بالحديث عن الاستعدادات الحربية ورصد التحركات الإقليمية والدولية مع ما تتضمنه هذه التحركات من أهداف غير معلنة وإنما هي أهداف مضمرة تعرفها قيادات الأقطاب المتنافسة .

لقد تم الاعلان في فنزويلا في ١٩ايلول ٢٠٠٨ بان طائرتان قاذفتان روسيتان قد أنهت مناورة عسكرية مشتركة مع فنزويلا وقد جرى بنجاح عملية إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات ويمكن لهذا الصاروخ من إطلاق عدد من الرؤوس الحربية وهو من نوع (بولفا) وقد تم إطلاقه من غواصة روسية في البحر الأبيض المتوسط[١] .

وبالمقابل جاء الرد الأمريكي على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس وتحدثت عن هذه المناورة بالقول : إن سلوك روسيا يعرض للخطر مشاركتها في عدد من المؤسسات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية في العالم ومن بينها مشاركتها في عضوية مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى ،كما تحدث الرئيس الفنزويلي إن دول أمريكا اللاتينية بحاجة لصداقة روسيا ،وبينما كانت القوات الروسية تقوم بمناورات عسكرية على تخوم دول أمريكا اللاتينية أعلنت روسيا في يوم ٢١ايلول ٢٠٠٨ إن القوات الروسية تقوم

[١] ينظر في : بسام العسلي ، صراع الأقطاب والحروب الصغرى ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ،العدد (٩٧) ، ٢٠٠٩/٦/١ .
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=319093

بمناورات عسكرية مع القوات البيلاروسية ويتم في هذه المناورات أعمال تدريبية واسعة النطاق على مستوى القيادات ورؤساء هيئات الأركان وستحمل عنوان (الاستقرار ٢٠٠٨) ويشرف وزير الدفاع الروسي (اناتولي سيرديوكوف) على هذا المشروع التدريبي الذي سيمتد على الأرض الروسية البيلاروسية ، والذي يهدف إلى اختبار تنظيم القوات المسلحة وانتشارها واستخدام مجموعات من القوات المسلحة وإخماد النزاعات المسلحة ومكافحة الكوارث الطبيعية والتكنولوجية وكذلك القيام بالردع الاستراتيجي وضمان امن دولة الاتحاد الروسي البيلاروسي وتشارك في المشروع التدريبي قوات برية ، وقطع أسطولي البحر – البلطيق ، و المحيط الهادئ –وقوات الصواريخ الاستراتيجية ، والقوات الفضائية ، وسلاح الجو ، والدفاع الجوي ، وقوات الإمداد والتموين .

ويمكن وضع هذا المشروع التدريبي في إطار الإعداد لحرب شاملة تستخدم فيها كل أنواع الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل ، وفي اليوم التالي لإعلان هذا البيان أصدرت روسيا بيانا جديدا تضمن ما يلي :غادرت عدة وحدات بحرية روسية قواعدها في الشمال الروسي متوجهة إلى منطقة البحر الكاريبي لتشارك في أول مناورة بحرية روسية فنزويلية مشتركة ، وعلى رأسها الطراد (بطرس الأكبر) إلى جانب السفينة المضادة للغواصات ، ويحمل الطراد بطرس الأكبر وحده نحو ٥٠٠صاروخ من مختلف الأنواع ، إضافة إلى مجموعة من الحوامات العسكرية وطائرات قتالية وقطع بحرية متنوعة .

لقد حققت روسيا فوائد كبيرة من هذه المناورات ، فلقد قام الرئيس الفنزويلي (هوغو شافيز) بزيارة لروسيا تم فيها التوقيع على بروتوكولات التعاون بين الجانبين الروسي والفنزويلي بما في ذلك اتفاق تعاون في مجال الطاقة على قاعدة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ودعم روسيا لفنزويلا بمبلغ مليار دولار لتنفيذ الاتفاقيات العسكرية بين البلدين ، وتعهدت خمس شركات روسية كبرى على استثمار مليارات الدولارات في فنزويلا بحلول العام ٢٠٠٩ وفي اليوم ذاته أعلنت روسيا بان القوات الروسية أجرت مناورات عسكرية في مقاطعة (اورينبورغ) في الاورال بإشراف الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف وشارك في هذه المناورات حوالي تسعة آلاف جندي وضابط و(٧٠٠) آلية دبابة وناقلة جنود

وأكثر من (٤٠) حوامة وطائرة قتالية وجرى خلال المناورة إطلاق صواريخ تعبوية وإنزال لقوات المظليين ، وعلى كل حال فان مناورة القوات البحرية الروسية في الكاريبي لم تنتقص من أهمية مناورات القوات البحرية الروسية في كل البحار والمحيطات إذ أصبحت قوة منافسة للأساطيل الأمريكية المنتشرة على امتداد المسطح المائي في كل أرجاء الكرة الأرضية ويمكن القول بان الجيش الروسي استطاع في نهاية العقد الأول من القرن الحادي عشر تحقيق حلم القيصر بطرس الأكبر ووصيته قبل ثلاثة قرون تقريبا بضرورة الوصول إلى المياه الدافئة[١].

ومن جملة المناورات والتحركات ما أعلنته روسيا في تشرين الثاني ٢٠٠٨من إن القوات البحرية الروسية ستقوم بمناورات في المحيط الهندي لتأكيد وجودها في تلك المنطقة وستتوجه بوارج أسطول المحيط الهادئ وبوارج من أسطول الشمال للقيام بتمارين عسكرية مشتركة في المحيط الهندي وعند مغادرة البوارج الحربية قواعدها في (فلاديفو ستوك) في أقصى شرق روسيا ستتوجه نحو بحر العرب وتتوقف في طريقها في عدد من الموانئ ومع نهاية عام ٢٠٠٨ ستعمل البحرية الروسية على زيادة انتشارها في محيطات العالم بهدف دعم الأمن والاستقرار في عدد من المناطق .

وبالمقابل جاء الرد الأمريكي على تلك التحركات الروسية بقيام الولايات المتحدة بإرسال المدمرات الأمريكية من طراز (يو اس اس ماسون) لتخترق البحر الأسود وتصل إلى جورجيا وذلك لتنفيذ مهمة تدريب خفر السواحل الجورجيين وفي يوم ٤تشرين الثاني ٢٠٠٨ أعلن في البحرين قيام وحدات من الدفاع الجوي البحريني بتنفيذ تمرين مشترك في مجال الدفاع الصاروخي بالتعاون مع قوات من القيادة المركزية الأمريكية وتم التركيز بصورة خاصة على الدفاع الجوي ضد الصواريخ الباليستية وجدير بالذكر بان البحرين ترتبط بتحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه المناورات والتمارين البرية والبحرية

[١] ينظر في : بسام العسلي ، صراع الأقطاب والحروب الكبرى ، مصدر سبق ذكره .

والجوية هي بالتأكيد تعبر عن تصميم أمريكا والدول الأوربية على إقناع قادة الكرملين بان هناك قوة أخرى منافسة لا بد لها من أن تمارس دورها في رصد ومتابعة التحركات العسكرية الروسية .

بيد إن روسيا التي أعادت تنظيم قواتها في كل صفوف الأسلحة أكدت تصميمها أيضا على متابعة التحديات العسكرية الروسية ،وكان نموذجها المناورات الروسية الجوية التي اعتبرت أضخم مناورة للقوات الجوية الروسية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي والتي حملت اسم (البحث عن الاستقرار)[١].

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية

يتكون النظام السياسي الدولي بمفهومه الاكاديمي من وحدات دولية قديمة وجديدة تنتظم داخل هيكل يتسم بخصائص التعاون والصراع والتأثير والتأثر عبر عملية تفاعل مستمرة وتبعا لذلك يقترن هذا الهيكل بالشكل الذي يفرزه ترتيب الوحدات الدولية التي يتشكل منها وعلى وفق نوعية قدراتها التأثيرية وعليه تجسد الهيكلية السياسية الدولية الكيفية التي يتم من خلالها توزيع مصادر القوة والنفوذ بين هذه الوحدات وعلى نحو يجعل بعضها اكثر تأثيرا وفاعلية بالمقارنة مع بقية الوحدات الدولية الاخرى .

وفي هذا السياق تشهد البيئة السياسية الدولية تفاعلات عديدة بين القوى السياسية المختلفة تعمل على احتدام التنافس فيما بين تلك القوى لاسيما وانها تتصارع فيما بينها وبكافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية من اجل تبوأ مكانة افضل ومرتبة اعلى في سلم القطبية الدولية ، ويساعدها في ذلك ان هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها تمر بمرحلة تحول فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة الامريكية

[١] نفس المصدر السابق .

في الاحتفاظ بموقعها الدولي اصبح حرجا من حيث بروز القوى الدولية الاخرى الى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري وفي المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري واصبح بإمكان أي قوة اقتصادية كبرى دون استبعاد اهمية القوة العسكرية ان تؤثر في مجالات سياسية دولية واسعة .[١]

وتعد روسيا الاتحادية واحدة من ابرز القوى الدولية الفاعلة في النظام السياسي الدولي التي تسعى الى ممارسة دور اكبر في الشؤون الدولية وتعتبر السياسية الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية واحدة من اهم المواضيع في مجال السياسة الخارجية لاسيما وانها اقترنت بتحركات سياسية روسية ترفض من خلالها الهيمنة الامريكية ونظام الاحادي القطبي ورغبتها في خلق عالم متعدد الاقطاب ينهي الاحتكار والتفرد الامريكي بالنظام السياسي الدولي لاسيما في ضوء تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية الروسية ، ويمكن القول بان روسيا لم تخسر الحرب الباردة بالضربة القاضية كما يعتقد البعض بل انها خسرتها بالنقاط وانها في سبيلها الى استعادة عافيتها لتسجل من جديد نقاط لصالحها تحسن بها سجلها في موازين السياسة الدولية .

وتبعا لما تقدم ، أصبح من الضروري دراسة ومعرفة السياسية الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لذلك سنعمد الى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول الاول توجهات السياسة الخارجية الروسية ويعمد المطلب الثاني لدراسة التحالفات الروسية واعادة احياء التوازن الدولي .

[١] ينظر في : خضر عباس عطوان ، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٠ ، خريف ٢٠٠٨ ، ص٤٨ .

المطلب الأول

توجهات السياسة الخارجية الروسية

تشهد العلاقات الروسية الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حالة من التنافس المتصاعد بين الطرفين الروسي والامريكي وذلك استنادا لمقومات القوة التي يتمتع بها كل طرف من طرفي المعادلة السياسية القائمة فضلا عن تبني كل طرف لاستراتيجية تتعارض في اهدافها ووسائلها مع الطرف الاخر ، وفي الواقع فان روسيا الاتحادية تعد من القوى الدولية الصاعدة التي باتت تمتلك من مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يؤهلها لممارسة دور اكبر في الشؤون الدولية ومما لا شك فيه ان روسيا تمتلك اهمية خاصة في النظام السياسي الدولي وذلك لما لها من فاعلية وتأثير سياسي متصاعد في الساحة الدولية كما ان روسيا تمتلك طموحات كبيرة تتمثل في رغبتها لان تحظى بمكانة القوة العظمى لاسيما بعد تقدمها في النظام الاقتصادي الدولي ومشروعاتها العسكرية الضخمة وتحالفاتها القائمة مع دول متعددة بل ان البعض ذهب الى القول بان روسيا من الدول المرشحة لزعامة التيار المعادي للولايات المتحدة الامريكية في المرحلة المقبلة .

وبالفعل فقد أدى بروز روسيا كدولة وريثة للاتحاد السوفيتي بوصفها قوة رئيسة مهيمنة إلى إعادة ترتيب موازين القوى على الساحة الدولية بصورة جذرية سواء على مستوى هيكلية أطراف الصراع أو على مستوى الترتيبات السياسية الدولية لفترة ما بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية وهو ما يعني إن التنافس الروسي الامريكي قد دخل إلى مرحلة جديدة تتسم بخصائص ومتغيرات مختلفة إلى حد كبير عن تلك التي كانت سائدة على مدى العقدين السابقين ، لقد كان لنجاح روسيا في تجاوز أزمتها الداخلية وترتيب أوضاعها الداخلية السياسية والعسكرية والاقتصادية في بادئ الأمر بمثابة تطور استراتيجي بالغ الأهمية في ميزان القوى الدولي كما مضت روسيا في طريق تنويع سياساتها الخارجية مما أدى إلى ارتباطها بعلاقات شراكة استراتيجية مع العديد من دول

العالم والمختلفة الأنماط على أساس تطابق كثير من مصالحها القومية مع مصالح تلك الدول وما يترتب على ذلك من زيادة فاعليتها وقدراتها على ممارسة دور إقليمي ودولي اكبر مما سبق .

يعتقد الكثير من المختصين بالشؤون السياسية بان روسيا لا يمكن أن تتخلى عن وعيها المستمر بدورها الكبير والمتميز تاريخيا في إدارة هذا العالم وبالتالي يخطا من يتصور إن هذا العملاق النووي الذي يملك إمكانات اقتصادية كبيرة سيظل صامتا على كل ما يجري فيه أو من حوله [١] ، لاسيما وان الاتجاهات السياسية الحديثة في العالم أخذت تدل على التحرك نحو عالم متعدد الأقطاب وليس إلى عالم أحادي القطبية [٢].

وتبعا لما تقدم ، يمكن ابراز اهم توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالاتي [٣] :-

التوجه الاول : العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية والنظر الى تلك القوة وحدها على انها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية بخلاف الافتراض الفلسفي التقليدي للتوجه الاورو – اطلنطي وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه امام البرلمان الروسي في سنة ١٩٩٥ بقوله ان روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية واضاف انه لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث الا بمقدار نجاحنا وقوتنا كما ان روسيا لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية اخرى مثل جورجيا واوكرانيا وفي خطابه في سنة ٢٠٠٧

[١] ينظر في : د. محمد طاقة ، مأزق العولمة ، الأردن ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ ، ص٣٧ .

[٢] ينظر في : يفجيني بريماكوف ، رئيس وزراء روسيا الأسبق ، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق ،تعريب : عبد الله حسن ، السعودية ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ، ص١٧٧ .

[٣] ينظر في : د. محمد السيد سليم ، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣-٤٤ .

اكد بوتين ان مهمة روسيا هي ان تتصدر ترتيب دول العالم في مجال التكنولوجيا المعلوماتية بحلول سنة ٢٠١٥ وفي هذا الاطار بدأت روسيا في تحجيم نفوذ المافيا الرأسمالية الروسية الجديدة وتمثل ذلك في محاكمة المليونير خوردوفسكي الذي كان احد حلفاء الرئيس السابق يلتسين وفي هذا السياق رفضت روسيا التعليقات الامريكية على التطور الديمقراطي في روسيا وجاء ذلك بمناسبة اشارة نائب الرئيس الامريكي تشيني الى تراجع الديمقراطية في روسيا اثناء زيارته الى لتوانيا في سنة ٢٠٠٦ فقد رد بوتين بقوله ان الولايات المتحدة مثل الرفيق الذئب يأكل ولا يسمع لاحد وليس لديه نية الاستماع الى احد كيف يختفي كل الكلام المبالغ فيه عن حقوق الانسان والديمقراطية حين يتعلق الامر بالدفاع عن مصالحه الخاصة حينها يصبح كل شيء ممكنا ولا تعود هناك حدود .

التوجه الثاني : لقد كانت روسيا في مقدمة الدول الرافضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وقد أعلنت موقفها هذا علانية داخل مجلس الأمن الدولي عندما رفضت مشروع القرار الأمريكي لتخويل الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة واخرج السلوك الأمريكي من نطاق الشرعية الدولية وأكد الصبغة الاستعمارية الواضحة للاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في آذار ٢٠٠٣ ليصبح احتلالاً مستنكرا على الصعيد الدولي رسميا وشعبيا ، رغم إن الموقف الروسي لم يحل دون احتلال الولايات المتحدة للعراق بيد انه كان موقفا هاما من الناحية السياسية والدبلوماسية [١] ، وبعد اكتمال الغزو طالب بوتين بان تستكمل لجان التفتيش على اسلحة الدمار الشامل اعمالها وتعلن نتائج جهودها وهو ما اصرت الولايات المتحدة على رفضه وذلك بإصرارها على انهاء عمل تلك اللجان .

التوجه الثالث : إن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية قد دفعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إطلاق التحذيرات الصريحة ابتدأها في مؤتمر ميونخ للأمن في شباط عام ٢٠٠٧ عندما قامت روسيا بإجراء التجربة الصاروخية بإطلاق الصاروخ (RS-24))العابر للقارات مما عكس رسالة موجهة للولايات المتحدة بان روسيا ستعيد التوازن الاستراتيجي العالمي ، وإنها تستطيع تهديد العمق الاستراتيجي الأمريكي واستغل الرئيس الروسي عوائد النفط والغاز المرتفعة ليجدد الترسانة العسكرية الروسية لسنة ٢٠٠٧ إلى ٦٠مليار دولار

[١] ينظر في : مكسيم لوفايفر ، السياسة الخارجية الأمريكية ، تعريب : حسين حيدر ، لبنان ، بيروت ، عويدات للنشر والطباعة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٢ .

وإعلان تخصيص ٢٠٠مليار دولار لبرنامج تحديث المعدات العسكرية الروسية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ [١] **التوجه الرابع :** لقد رفضت روسيا مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي وتمثل ذلك الرفض ليس فقط في الكرملين ولكن أيضا في الموقف المعارض لكل من المؤسسة العسكرية الروسية والأحزاب المعارضة في مجلس الدوما وقد أوضح الموقف الروسي إن مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي يأتي مواكبا لإجراءات أمريكية أخرى تتمثل في توسيع حلف الناتو باتجاه الشرق لمحاصرة روسيا ودور الحلف في حرب كوسوفو ، وإلغاء الولايات المتحدة الأمريكية لمعاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية التي كانت تعد بمثابة حجر الأساس في العلاقات بين البلدين ، حيث تؤمن الردع المتبادل بينهما لكونها تعطي الفرصة لروسيا لتوجيه الضربة النووية الثانية بنجاح إذا ما وجهت الولايات المتحدة ضدها الضربة النووية الأولى ، أم بالنسبة لمشروع الدفاع الصاروخي فان الهدف الأساسي من إقامته هو حرمان روسيا من توجيه الضربة النووية الثانية بنجاح ومن ثم فان الولايات المتحدة تتعمد بهذا المشروع إهمال المصالح الاستراتيجية لروسيا وبالتالي تحييد قوتها إذا ما حصلت أي مواجهة عسكرية بين الطرفين الروسي والأمريكي كما إن المناطق المخططة لنشر عناصر نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي في ألاسكا بالقرب من الحدود الروسية يعطي تأكيدا حول النوايا الأمريكية المعادية تجاه روسيا ، لذلك جاء الرد الروسي بنشر صواريخ استراتيجية جديدة من طراز توبول – ام (Topol-M) قادرة على تفادي أكثر الرادارات الأمريكية تطورا والإفلات من متابعة الأقمار الصناعية ، كما أعلن الروس إن هذه الصواريخ سيتم تزويدها برؤوس نووية متعددة وهو ما يؤكد عودة سباق التسلح من جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية وخصمها الروسي [٢] .

التوجه الخامس : في تموز عام ٢٠٠٧ دخلت روسيا في منافسة مع الولايات المتحدة الامريكية لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في اقصى شمال

---

[١] ينظر في : خضر عباس عطوان ، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي ،مصدر سبق ذكره ، ص٥٠ .

[٢] خضر الدهراوي ، درع الدفاع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ وتطور الاستراتيجيات وظهور الأزمات ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٥ ، ٢٠٠٨/١٢/١ .
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=297615

المحيط المنجمد الشمالي ففي هذا الشهر ارسلت الولايات المتحدة بعثة علمية الى تلك المنطقة لبحث ما سمته الفوهات المائية الحرارية في المنطقة وقد شككت روسيا في هذا الهدف وارسلت بعثة اكبر الى المنطقة بدعوى تعيين حدود الجرف القاري الروسي واثبات انه يتصل بالأراضي الروسية وقامت البعثة الروسية بوضع العلم الروسي في اماكن متعددة من المنطقة لأثبات سيادة روسيا عليها وهو ما ادى الى احتجاج امريكي واذا تبين وجود حقول نفط وغاز طبيعي في تلك المنطقة فانه من المؤكد ان يؤدي الى تصعيد في التوتر بين روسيا والولايات المتحدة .

التوجه السادس : سعت روسيا الى تقليص النفوذ الامريكي في اسيا الوسطى وطالبت الولايات المتحدة بسحب القواعد العسكرية من اوزبكستان وقيرغيزستان وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع اوزبكستان في انهاء الوجود العسكري الامريكي وانهاء الوجود العسكري الامريكي في تلك الدولة .

التوجه السابع : سعت روسيا الى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين في اطار منظمة شنغهاي للتعاون والتي تضم دول اسيا الوسطى عدا تركمنستان وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا الى الصين مع السعي الى اعطاء المنظمة بعدا عسكريا ففي اغسطس سنة ٢٠٠٧ اعلن الجنرال بالويسفكي رئيس الاركان الروسي ضرورة ان يستكمل التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة .

التوجه الثامن : في الثامن من اب عام ٢٠٠٨ كان الرد الروسي السريع على الهجوم الجورجي ضد اوسيتيا الجنوبية مفاجئا للعالم بأسره لاسيما وان الرد الروسي قد اقترن بكونه اشد عنفا وقسوة وصرامة على جمهورية جورجيا واستطاعت روسيا إنهاء خمسة أيام من الحرب بإحكام سيطرتها على إقليمي اوسيتيا الجنوبية وابخازيا وبشكل كامل ودحر القوات العسكرية الجورجية المزودة بأحدث التقنيات والمعدات العسكرية الأمريكية والقضاء على كل أمل في استعادة السيطرة على كل أراضي البلاد يوما ما من قبل جورجيا ، وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه أعلنت روسيا استقلال إقليمي اوسيتيا الجنوبية وابخازيا الانفصاليين عن جمهورية جورجيا ونجح الكرملين في فرض منطقة عازلة حول اوسيتيا الجنوبية وابخازيا تمنع كل القوات الجورجية من دخولها وفي الوقت ذاته نجحت روسيا في الحصول على ضمانات بان جورجيا لن تلجا إلى استخدام القوة مرة أخرى في استعادة الأراضي التي فقدتها كما إن روسيا ستكون مطمئنة

إلى إن هيمنتها على اوسيتيا الجنوبية وابخازيا لن تكون موضع اختبار مرة أخرى في المستقبل المنظور[١] .

التوجه التاسع : سعت روسيا الى الاضطلاع بدور اقوى في منطقة الشرق الاوسط وتحول بوتين بين من سياسة الحياد السلبي ازاء قضايا المنطقة الى سياسة المبادرات وتمثل ذلك في زيارة بوتين للشرق الاوسط في شباط عام ٢٠٠٧ زار خلالها السعودية وقطر والاردن واعلن خلالها ان غزو العراق هو نموذج للتصرفات الامريكية الفردية التي تزيد الامور سؤا ودعا الى عقد مؤتمر اقليمي موسع للشرق الاوسط في اشارة الى اشتراك سوريا وايران في حل مشكلات المنطقة .

المطلب الثاني

التحالفات الروسية واعادة احياء التوازن

تختلف التحالفات السياسية الدولية بين الدول الداخلة فيها بحسب حجم وكثافة العلاقات التي تربط هذه الدول مع بعضها بالإضافة الى درجة العقلانية والتفاهم وحجم المخاطر والمصالح المشتركة بينهم ، وبما ان البيئة السياسية الدولية تمتاز بطابعها التنافسي فأنها تكون دائمة التغيير من حيث الفرص التي تواجهها وكذلك من حيث المخاطر التي تتعرض لها وتبعا لذلك لا يمكن القول بوجود تحالفات دائمة وانما تحالفات متغيرة وفقا لمتغيرات البيئة السياسية الدولية [٢] .

---

[١] ينظر في : علي المليجي علي ،حرب القوقاز وأبعادها الاستراتيجية ،مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٥ ، ٢٠٠٨/١٢/١ .
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=297617

[٢] يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف على انه علاقة تعاقدية بين دولتين او اكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب حيث ان سياسة الاحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض اية مسؤولية عن امن الدول الاخرى وهي تتميز كذلك عن سياسة الامن الجماعي التي

ولكي ينشأ أي تحالف دولي فلا بد وان يجمع اطرافه منذ البداية حد معين من المصالح المشتركة لان هذه المصالح هي التي تشكل الاساس الذي يرتفع فوقه بناء التحالف الرسمي في هذه الحالة هو انه يضع اطارا محددا لهذه المصالح المشتركة كما انه هو الذي يعين السياسات والتدابير التي يمكن من خلالها دعم تلك المصالح وتنميتها ولكن ليس معنى ما تقدم انه في كل مرة توجد فيها بعض المصالح المشتركة بين دولتين او اكثر يصبح من المتعين عقد محالفة رسمية فقد يتم التنسيق بين هذه المصالح بإجراءات يتفق عليها دون الحاجة الى عقد مثل هذه التحالفات الدولية .

وعند عقد أي محالفة دولية فأنه يكون من السهل تماما تحديد الاطراف الخارجيين المستهدفين بهذا التحالف ولكن الذي يثير نوعا من عدم الاتفاق بين اطراف التحالف ويصبح بالتالي اصعب في تحديده او التوصل اليه هو نوع السياسات التي يمكن للتحالف ان ينفذها من اجل بلوغ اهدافه وغالبا ما ينتهي الامر ببلورة سياسات وسط تقبلها هذه الاطراف كلها وتكون الاساس نحو توزيع التزاماتها واعبائها في اطار الهدف العام للتحالف . [١]

ويرتبط بالبنيان الدولي بظاهرة الاحلاف الدولية ، والاحلاف هي احدى الادوات التي تلجأ اليها الدول كاطار لتنسيق انشطتها من اجل تحقيق اهداف مشتركة لا تستطيع أي منها تحقيقها منفردة فتكوين حلف دولي قد يتيح للدولة ان تزيد من مقدرتها العسكرية بتدخل الحلفاء الى جانبها في حالة وقوع عدوان خارجي كما انه يؤدي الى ردع المعتدي المحتمل بدفعه الى الاعتقاد ان الدولة لن تكون وحدها في حالة نشوب حرب الا ان تكوين الحلف قد تكون له تكاليف بالنسبة للدول

تصمم من حيث المبدأ ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالميا بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة ، للمزيد من التفاصيل ينظر في : د. محمد عزيز شكري ، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، يوليو ١٩٧٨ ، ص١٢ .

[١] ينظر في : د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧١ .

الاعضاء لان الحلف يتضمن تنازلا من الدولة عن جزء من قدرتها المنفردة المستقلة على اتخاذ القرارات فقد يعني دخول الدولة في حلف التزامها بتأييد الحلفاء في قضية معينة قد تغدو بتقادم الزمن غير ذات اهمية لتلك الدولة او قد يغدو مثل هذا التأييد التعاقدي ضارا بأهداف الدولة في مرحلة لاحقة كأن تضطر الدولة الى دخول حرب لنصرة حليف رغم علمها بعدم جدوى تلك الحرب .

ومن الملاحظ ان الاحلاف الدولية [١] قد تعاظمت واصبحت احدى الظواهر الرئيسة للعلاقات الدولية التي تزيد اهميتها عاما بعد عام ففي الفترة من سنة ١٨١٥ (مؤتمر فيينا) حتى سنة ١٩٣٩ (نشوب الحرب العالمية الثانية) انشأ ١٣٠ حلفا دوليا بينما في الفترة من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٥٧ تكون ١٣٧ حلفا دوليا أي بمعدل ثلاثة احلاف تقريبا لكل سنة وفي الفترة من سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٨ تبلور ٤٠ حلفا دوليا أي بمعدل اربعة احلاف لكل سنة . [٢]

ان اختيار دولة ما لطريق الاحلاف ليست مسألة مبدأ وانما مسالة ملاءمة فالدولة تستغني عن الاحلاف اذا اقتنعت بانها اصبحت تمتلك من مقومات القوة ما يمكنها من الصمود ازاء اعدائها دون حصولها على دعم من احد الدول او ان سلبيات الارتباطات الناجمة عن الاحلاف تفوق ايجابياتها المرتقبة ولاحد هذين السببين او لكليهما معا رفضت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الارتباط فيما بينها بأحلاف في زمن السلم بالماضي بيد ان تسارع رقعة اللعبة الدولية بين الدول الكبرى المتصارعة على بسط هيمنتها ونفوذها في دول العالم المختلفة

[١] يعرف الحلف بأنه الاتفاق بين دولتين او اكثر على تدابير معينة لحماية اعضائها من قوة اخرى معينة تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الاعضاء ، وهو حلف دفاعي او هجومي تبعا لما اذا كان يستهدف السعي الايجابي الى تقييد قوة الطرف الاخر او الى مجرد التكتل في مواجهته دفاعا عن ذات اعضائه ، غير ان تحقيق ما اذا كان الحلف دفاعيا ام هجوميا مسألة جد عسيرة ، فغالبا ما تحرص الوثائق التي تعد الاحلاف على ان تنص بعبارات قاطعة على انها دفاعية لا هجومية تسجيلا لحسن نواياها ، وللإقناع بأنها تقوم من اجل تحقيق ميزان القوة كأداة الى السلام ، للمزيد من التفاصيل ينظر في : د. محمد طه بدوي ،مدخل الى علم العلاقات الدولية ، لبنان ، بيروت ، دار النهضة العربية ، بلا تاريخ ، ص٢٤١ .

[٢] ينظر في : د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٩ .

اضحت ضرورة تلجأ اليها الدول لتحقيق اهدافها وغاياتها في تبوأ مكانة متميزة في الهرم السياسي الدولي .[١]

وتبعا لما تقدم يمكن القول بان التحالفات الدولية تقوم بالدور الأساسي في إبقاء علاقات توازن القوى ضمن الإطار الذي يحفظ التعدد في توزيع القوى بين الأطراف الدولية أو محاولة الإبقاء عليه[٢] كما إن هناك قانون طبيعي في السياسة الدولية يقضي بأنه عندما تصبح إحدى الأمم أقوى من اللازم فان الآخرين سوف يتكتلون لموازنة قوتها [٣].

وفي هذا السياق جاء توقيع الرئيس الروسي والصيني على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية للثقة المتبادلة والتنسيق المشترك بعد اجتماع القمة الذي عقداه في نيسان ١٩٩٧ ليعزز هذا الاتجاه لقد اتفقت تلك القمة على إقامة عالم متعدد الأقطاب منعا لتفرد أحادية قطبية أمريكية وقررت العمل المشترك لاستعادة موقعي روسيا والصين على الساحة الدولية في إطار شراكة استراتيجية بين الدولتين[٤].

ما زال الكثير من الروس يكنون العداء للولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الغربيين وما يزال هؤلاء يتوقعون عودة روسيا المستقبل والتي تقود احترام العالم بالمقدار ذاته الذي عايشوه أيام الاتحاد السوفيتي السابق ويرى هؤلاء إن الولايات

---

[١] ينظر في : د. محمد طه بدوي ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٠-٢٤١ .

[٢] ينظر في : ٣٦. د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٠ .

[٣] ينظر في : جوزيف س . ناي (الابن) ،مفارقة القوة الأمريكية ، تعريب : د. محمد توفيق البحيرمي ، السعودية ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص٢٧ .

[٤] ينظر في : خير الدين نصر عبد الرحمن ،آسيا مسرح حرب عالمية محتملة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ٥٦ ،الطبعة الأولى ،٢٠٠١ ، ص١٠٧ .

المتحدة لا بد وان يصيبها الوهن إذا أرادت روسيا استعادة وضعها المتميز[١] ، والحال نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إذ يعتقد الكثير من الأمريكيين بان قواعد النظام الدولي أصبحت مثار قلق كبير وان الولايات المتحدة تسلك مسارا خطيرا وفي نظر كثير من بلدان العالم وربما معظم دول العالم أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى المارقة التي تعد التهديد الوحيد الخارجي لمجتمعاتهم[٢] .

تعكس المناقشات الروسية حول السياسة والعقيدة العسكرية كثيرا من الآراء المختلفة لكن يبدو إن هناك إجماعا جوهريا في الرأي على إن روسيا يجب أن تحتفظ برادع نووي قوي وتعمل على زيادة الاعتماد عليه وفي المستقبل تود روسيا أن تتسم قواتها العامة بالتقنية المتطورة والتحركية والمرونة على أن تكون اصغر كثيرا من قوات الاتحاد السوفيتي السابق وإنها تسعى للمدى القريب إلى الهيمنة على المنطقة التي شكلت الاتحاد السوفيتي أو ما يسمى بدول الجوار وعلى المدى البعيد يريد القادة الروس امتلاك قوات عسكرية قادرة على الوصول إلى مسافات ابعد خارج حدود بلادهم .

إن مطالبة روسيا والصين بعالم متعدد الأقطاب موجهة أصلا ضد مساعي الغرب للهيمنة على النظام الدولي عبر توسيع حلف الناتو في أوربا ومناطق آسيا الوسطى والقوقاز لان هذا التوسع بقدر ما يمس المصالح الحيوية الروسية فان وجود قوات أطلسية بالقرب من حدود الصين فيه أيضا تهديد لأمنها القومي وتحجيم لدورها في علاقات الأمن والاستقرار الآسيوي لان أي نزاع مسلح في هذه المناطق القريبة من حدودها سيؤدي إلى تدخل القوى الأطلسية وزيادة عدد قواتها العسكرية بعبارة أخرى إن الغرض الأساسي من هذا التفاهم الاستراتيجي هو خلق ثغرة في جدار الناتو وتشتيت اهتماماته أو ابتزازه من اجل التخلي عن مشروعات التوسع في آسيا الوسطى والقوقاز لأنه في حالة إصراره على ذلك فمن المحتمل أن يتحول التفاهم

---

[١] ينظر في : ديفيد تانكس ، الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي :تقويم مركز ، بحث منشور في كتاب : الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية ، إعداد : جاكلين ديفس ، شارلز بيري ، جمال سند السويدي ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠، ص ٤٢ .

[٢] ينظر في : نعوم تشو مسكي ، الدول المارقة : استخدام القوة في الشؤون العالمية ، تعريب : أسامة شبر ، السعودية ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٦ .

الروسي الصيني إلى تحالف عسكري سياسي وعندئذ تكون روسيا قد حققت نصرا استراتيجيا عالميا يوازي توسع الناتو في وسط وشرق أوربا [١] .

وفي هذا السياق دعت بعض التيارات الروسية إلى توثيق العلاقات مع الدول الآسيوية وتركيز الاهتمام عليها بما في ذلك إعادة صياغة التحالفات الاستراتيجية بكلمة أخرى يتعاظم الإقناع الروسي بان إرضاء النزاعات السلافية وتراكمات العقد التاريخية لا يجوز أن يستمر في إبعاد روسيا عن محيطها الطبيعي وهو آسيا أو التعامل مع هذا المحيط على اعتباره مجرد حديقة خلفية للإمبراطورية الروسية ومن هنا جاء توقيع الرئيس الروسي على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع الصين فضلا عن قيام الرئيس الروسي بتوقيع الاتفاقية الأمنية مع كوريا الشمالية وهكذا فان النهاية القادمة للوضع الروسي الراهن لن تسمح غالبا لانتماء روسيا الآسيوي أن يظل خياراً ثانوياً وإنما ضرورة حيوية متزايدة يفرضها الطموح إلى استعادة دورها ونفوذها في العالم سلما وحربا .

واتساقا مع ما تقدم يرى بعض الباحثين بان الدور الروسي سيظل مؤهلا لتأثير ضخم في حال استقرت أوضاع روسيا الاقتصادية والسياسية وهو تأثير يتوقف أيضا على تحالفات روسيا المحتملة إذ ربما استطاعت بتحالفاتها مع الصين والهند من أن توازن الدور الأمريكي وتلجمه أو تجابهه [٢] .

لقد نجحت روسيا الاتحادية في ان تكون حاضرة وبقوة في الخريطة السياسية الدولية بشكل عام فتكون لها فرصة لاختبار قدراتها التي تعمل على تنميتها ولكن بشكل تدريجي وذلك من خلال زج نفسها في تفاعلات الدائرة الاقليمية والدولية لأثبات مكانتها ودورها وتأثيرها وسيتحدد المسار الروسي وبشكل اكثر وضوح في ضوء تحديد روسيا الاتحادية لأنماط سلوكها السياسي الخارجي ومن خلال استثمارها للكثير من العوامل التي تشكل مصادر لتعزيز قوتها سواء في الجانب السياسي او الاقتصادي او العسكري وعلى الصعيد الداخلي والخارجي الى جانب

[١] ينظر في : نزار إسماعيل الحيالي ، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٨-٩٩ .

[٢] ينظر في : خير الدين نصر عبد الرحمن ،آسيا مسرح حرب عالمية محتملة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤.

ادراك روسيا لمستوى قوتها وموقعها الجديد ان بدء استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها في النظام الدولي هو ان تعتمد على زيادة قدراتها العسكرية والاقتصادية من خلال تبنيها استراتيجيات التحالف والممانعة للنفوذ الامريكي لاستعادة مكانة وموقع القوة العظمى السابقة بمعنى ان على روسيا ان تكون واعية ومدركة لكل عوامل قوتها الكامنة والمتاحة وفي الوقت نفسه متحسبة من عوامل او نقاط ضعفها ومتيقنة من قدرتها على التعامل الخارجي اقليميا ودوليا لكي تكون اكثر ثباتا وقدرة على اثبات مكانتها ودورها كقوة مؤثرة في النظام الدولي .

الخـــاتـــمـــة

لقد أدى بروز روسيا كدولة وريثة للاتحاد السوفيتي بوصفها قوة رئيسة مهيمنة إلى إعادة ترتيب موازين القوى على الساحة الدولية بصورة جذرية سواء على مستوى هيكلية أطراف الصراع أو على مستوى الترتيبات السياسية الدولية لفترة ما بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية وهو ما يعني إن التنافس الروسي الامريكي قد دخل إلى مرحلة جديدة تتسم بخصائص ومتغيرات مختلفة إلى حد كبير عن تلك التي كانت سائدة على مدى العقدين السابقين ، لقد كان لنجاح روسيا في تجاوز أزمتها الداخلية وترتيب أوضاعها الداخلية السياسية والعسكرية والاقتصادية في بادئ الأمر بمثابة تطور استراتيجي بالغ الأهمية في ميزان القوى الدولي كما مضت روسيا في طريق تنويع سياساتها الخارجية مما أدى إلى ارتباطها بعلاقات شراكة استراتيجية مع العديد من دول العالم والمختلفة الأنماط على أساس تطابق كثير من مصالحها القومية مع مصالح تلك الدول وما يترتب على ذلك من زيادة فاعليتها وقدراتها على ممارسة دور إقليمي ودولي اكبر مما سبق .

كما اثبتت الدراسة بان روسيا الاتحادية عادت كقوة فاعلة ومؤثرة في الشؤون الدولية ولكن برؤية ومبادئ مختلفة لسياستها الخارجية تكاد تختلف جذريا عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على ما يزيد عن سبعين عاما وذلك استنادا لمقومات القوة المتنامية لديها اذ ان روسيا لا زالت تمتلك ثاني اكبر ترسانة عسكرية في العالم كما إنها استطاعت تجاوز أزماتها الاقتصادية وباتت اليوم تمتلك اقتصاد متين بحيث إن إجمالي دخلها القومي هو الأكبر في دول الكومنولث الروسي بالإضافة إلى امتلاكها لسلسلة من التحالفات مع كثير من الدول الأمر الذي أعطاها ميزة استراتيجية جديدة لممارسة دور كبير ومؤثر في الشأن الدولي كما إن رفضها المستمر لعالم أحادي القطبية دفعها لتبني استراتيجيات تخدم أهدافها في استعادة دورها الدولي ليقف أمام الهيمنة الأمريكية ويعيد العالم إلى نظام متعدد الأقطاب ويفرض التوازن في النظام السياسي الدولي.

وبعد أن قمنا بدراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبعد أن تناولنا الموضوع بالبحث والتحليل وفق المناهج العلمية الرصينة، وبعد أن استعرضنا خصائص السياسة الخارجية الروسية ومبادئها ودرسنا مرتكزات تلك السياسة الاقتصادية منها والعسكرية فضلا عن دراسة ابرز توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية وما سيتمخض عنها من نتائج وآثار على مسألة توازن القوى في النظام السياسي الدولي ، فإننا قد توصلنا إلى مجموعة هامة من الاستنتاجات الرئيسة التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة، نستطيع ان نذكرها فيما يأتي:

١. ان روسيا الاتحادية قد شرعت في تبني خطوات واضحة باتجاه البناء والاصلاح واثبات الذات وتثبيت الدور والموقع الروسي في النظام الدولي بيد ان تلك الخطوات تباينت في مداها وصداها الايجابي بين فترات حكم الرؤساء الروس المتعاقبين اذ تجلت الحقبة الروسية الاولى ما بعد الانهيار السوفيتي عن مرحلة هشة لم تحدد بها روسيا وجهتها وخيارتها بل ولم يبذل قادتها من الجهد والمسئولية لتبوء الدور المطلوب ما جعل الحقبة اللاحقة والمتمثلة ببوتين وميديديف من بعده يبدون اكثر دقة في تحديد وتشخيص المشكلات والصعوبات واختيار الحلول والتوجهات الاكثر ايجابية ونجاعة فتم انقاذ روسيا من الاوضاع المأساوية والسلبيات التي رافقت السياسة السابقة ووضعها على بداية الطريق الصحيح لتثبيت اقدامها كدولة متقدمة .
٢. كما ان السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة اصبحت تتميز بخصائص ومقومات جديدة تختلف عما كانت عليه سابقا كما ان القادة الروس قد اعتمدوا على مبادئ متعددة لتحقيق المصالح الروسية وضمان الامن القومي الروسي لاسيما بعد تنامي الدور الامريكي في محيط روسيا الاتحادية ومحاولة تطويقها لتحييد القوة الروسية .
٣. اصبحت السياسة الخارجية الروسية اكثر براغماتية واكثر تحررا من القيود الايديولوجية بل والسياسية وقد وضعت روسيا معيارا موضوعيا للتعاون مع أي دولة الا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أي مجال بما في ذلك المجال العسكري .

٤. ان هناك فجوة قائمة بين السياسة الامريكية والموقف الروسي المتوازن من العديد من القضايا التي ترى الولايات المتحدة الامريكية مسارا وحيدا لها يتفق ومصالحها هي فقط ، وترى في استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية امرا ضروريا لتحقيق اهدافها بالكامل فعلى الرغم من ان التناقض الايديولوجي انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانهيار الاتحاد السوفيتي ورغم وجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين الا ان التناقض الحضاري والمصلحي ما زال قائما بينهما ومن ثم فان الصراع الدولي سوف يستمر بينهما وسوف يكون اكثر وضوحا في منطقة المجال الحيوي لروسيا المتمثلة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .
٥. بدأت روسيا في محاولة استعادة نفوذها وفرض هيمنتها على دول الاتحاد السوفيتي سابقا ولن تسمح بالتأثير عليها من خلال اراضي هذه الدول .
٦. ان روسيا لن تقف مكتوفة الايدي امام تهديدات الولايات المتحدة وانها قادرة على الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية .
٧. شرعت روسيا بتزعم الموقف الدولي الرافض للهيمنة الامريكية وتمثلت دعوات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى عالم متعدد الاقطاب تتحول الى سياسات تحالف مع الدول الرافضة للهيمنة الامريكية الامر الذي ادى الى اعادة احياء الدور الروسي في ميزان القوى الدولي لتحتل مكانة متميزة في النظام الدولي .

لقد بدأت روسيا تصبح اليوم قوة مهمة تدفع باتجاه التغيير السياسي في العالم وعادت طرفا له وزنه في السياسات الدولية لتتزعم الموقف الدولي الرافض للتفرد الأمريكي بالقيادة الدولية ويمكن القول بان الكيفية التي سوف يوظف بها كل طرف عناصر قوته بالشكل الذي يجعلها قوى قادرة على ممارسة دور فاعل وأساسي في مجمل السياسات الدولية هو الذي سيحكم في المرحلة المقبلة كيفية ونوعية التغيير في ميزان القوى الدولي ، إن التنافس الروسي الأمريكي المحتدم للهيمنة والنفوذ على السياسات الدولية والشؤون العالمية سيفرز نتائج جديدة ومهمة تعود بمجملها على تغيير النظام الدولي الراهن وبالشكل الذي يؤدي إلى

نهاية عهد القطب الواحد المنفرد بالسلطة والهيمنة إلى صالح نظام آخر بدأت ملامحه بالظهور .

المصادر

أولا / الكتب العربية :-

١. احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة : محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الثانية ، ٢٠١١ .

٢. د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٧ .

٣. د. ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات ، عمان ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ .

٤. جوليا ناني ، التنافس على احتياطيات النفط في بحر قزوين ، بحث منشور في كتاب ، مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ .

٥. جوزيف س . ناي (الابن) ،مفارقة القوة الأمريكية ، تعريب : د. محمد توفيق البحيرمي ، السعودية ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .

٦. ديفيد تانكس ، الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي :تقويم مركز ، بحث منشور في كتاب : الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية ، إعداد : جاكلين

ديفس ، شارلز بيري ، جمال سند السويدي ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ .
٧. ريتشارد فيربوخن ، العلاقة بين مستقبل الطلب وامكانات العرض المشهد حتى عام ٢٠٣٠ ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية :التنافس على موارد الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ .
٨. صالح بسيوني ، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره على الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .
٩. د. عبد الخالق عبد الله ، حكاية السياسة ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٣٠٠٦ .
١٠. لويس جيوستي ، تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربي : ايران وروسيا وفنزويلا ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية :التنافس على موارد الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ .
١١. ليليا شيفتسوفا ، روسيا بوتين ، ترجمة :بسام شيحا ،الدار العربية للعلوم –ناشرون ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ .
١٢. د. مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، ١٩٩١ .
١٣. د. محمد السيد سليم ، العرب في ما بعد العصر السوفياتي : المخاطر والفرص ، بحث منشور في كتاب : انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره على الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .
١٤. د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، بيروت ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠١ .
١٥. د. محمد طاقة ، مأزق العولمة ، الأردن ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ .

١٦. د. محمد طه بدوي ،مدخل الى علم العلاقات الدولية ، لبنان ، بيروت ، دار النهضة العربية ، بلا تاريخ .
١٧. وليم لويس ، التوازن العسكري متغير أم ثابت ، بحث منشور في كتاب : امتطاء النمر ، تحرير : فيبي مار ووليم لويس ، ترجمة : عبدالله جمعة الحاج ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد ٢ ، ١٩٩٦ .
١٨. د. محمد عزيز شكري ، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، يوليو ١٩٧٨ .
١٩. مكسيم لوفايفر ، السياسة الخارجية الأمريكية ، تعريب : حسين حيدر ، لبنان ، بيروت ، عويدات للنشر والطباعة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ .
٢٠. نزار إسماعيل الحيالي ، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .
٢١. نعوم تشو مسكي ، الدول المارقة : استخدام القوة في الشؤون العالمية ، تعريب : أسامة شبر ، السعودية ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ .
٢٢. يفجيني بريماكوف ، رئيس وزراء روسيا الأسبق ، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق ،تعريب : عبد الله حسن ، السعودية ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ .

ثانيا / البحوث والدراسات :-

١. د. ابراهيم عرفات ، روسيا والشرق الاوسط اية عودة ؟ ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ٢٠٠٧ .

٢. د. احمد ابراهيم محمود ، الصناعات العسكرية الروسية تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ٢٠٠٧ .

٣. احمد دياب ، التحدي الديموغرافي للقوة الروسية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ٢٠٠٧ .

٤. د. اسامة مخيمر ، الطاقة والعلاقات الروسية مع اسيا ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ٢٠٠٧ .

٥. ايمن طلال يوسف ، روسيا البوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والاولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ، ٢٠٠٠-٢٠٠٨ ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٥٨ ، كانون الاول ، ٢٠٠٨ .

٦. خضر عباس عطوان ، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٠ ، خريف ٢٠٠٨ .

٧. ستيفن بلانك ، روسيا تقييم اقليمي عام ،بحث منشور في : رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية ، اعداد : ايرل تيلفورد ، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد ١٣ ، ١٩٩٧ .

٨. د. عبد العزيز مهدي الراوي ، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مجلة دراسات دولية ، بغداد مركز الدراسات الدولية ، العدد ٣٥ ، ٢٠٠٩ .

٩. د. عاطف عبد الحميد ، روسيا واسيا الوسطى حماية المصالح واحتواء الاخطار ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ٢٠٠٧ .
١٠. لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٦٢ ، نيسان ، ٢٠٠٩ .
١١. د. محمد السيد سليم ، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ .
١٢. د. مغاوري شلبي علي ، الاقتصاد الروسي بين اليات السوق ورأسمالية الدولة ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ٢٠٠٧ .
١٣. د. نوار محمد ربيع الخيري ، روسيا الاتحادية والسعي لأثبات المكانة والدور اقليميا ودوليا ، مجلة قضايا سياسية ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ٢١و٢٢، الجلد الرابع ، ٢٠١٠ .
١٤. د. نورهان الشيخ ، العلاقات الروسية – الاوروطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، مركز الاهرامات ، المجلد ٤٢ ، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ٢٠٠٧ .
١٥. وليم نصار ، روسيا كقوة كبرى ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٠ ، خريف ٢٠٠٨ .

ثالثا / شبكة المعلومات (الانترنيت) :-

١. د. ادهم محمد عزت رجب ، الانتاج العالمي من الطاقة ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٧ ، التاريخ ٢٠٠٩/٦/١

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=319094 .

٢. بسام العسلي ، صراع الأقطاب والحروب الصغرى ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ،العدد (٩٧) ، ٢٠٠٩/٦/١ .
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=319093

٣. خالد لبابيدي ، التسلح الهندي بين التنازلات الامريكية والاغراءات الروسية ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٥ ، التاريخ ٢٠٠٨/١٢/١

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=297613

٤. خضر الدهراوي ، درع الدفاع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ وتطور الاستراتيجيات وظهور الأزمات ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٥ ، ٢٠٠٨/١٢/١ .
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=29761

٥. شاهر يحي حيدر ، التنافس في مجال تطوير الصواريخ ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٤ ، ٢٠٠٨/٩/١ .
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=283787

٦. شاهر يحي وحيد ،تطوير الطائرات الروسية الموضوعة في الخدمة وأجيال الطائرات الجديدة ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ١٣٢ ، ٢٠٠٣/١١/١ .
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=130281

٧. علي المليجي علي ،حرب القوقاز وأبعادها الإستراتيجية ،مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٩٥ ، ٢٠٠٨/١٢/١
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=297617

رابعا / الرسائل الجامعية :-

١. بلخيرة محمد ، التحولات السياسية في الاتحاد السوفيتي واثرها على الدول العربية الوطنية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم والسياسية والعلاقات الدولية ، (غير منشورة) ، ٢٠٠٤ .

Abstract

Resulted in the emergence of Russia as the successor to the Soviet Union as a major force dominant to rearrange the balance of power in the international arena dramatically both at the level of the structure of parties to the conflict, or at the level of political arrangements International for the period beyond the control of the United States on international affairs, which means that competition for the Russian-American has entered into a new phase characteristics and variables significantly different from those that prevailed over the past two decades, I've been to the success of Russia in overcoming the crisis of Interior and arrange their positions internal political, military and economic initially as a development of strategically crucial in the international balance of power also ago Russia by diversifying their foreign policies which led to the association relations strategic partnership with many countries of the world and different patterns on the basis of match many of its national interests with the interests of those countries and the consequent increase their efficiency and their capacity to exercise the role of regional and international bigger than ever.

Russia became become today an important force pushing for political change in the world and returned a party has its weight in international politics to spearhead the international position of refusing to uniqueness of American leadership and

international can say that how they will employ each party elements of magnitude as that makes it forces able to exercise an active role and essential the overall international policy is the one who will rule in the next stage how and the quality of the change in the international balance of power, the competition the Russian-American raging for dominance and influence on international politics and global affairs Sieverts new results and the task of returning a whole to change the international system now and in the form that leads to the end of the era of unipolar solo power and dominance to favor another system features began to appear .